الجمـــهورية الجـــزائرية الديمـــقراطية الشـــعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةمحمد بوضياف–المسيلة–

كلية:العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

رقم:.....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: علوم سياسية

تخصص:استراتجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي

إعداد الطالب: سعدي زكرياء

تحت عنوان

مسار الإصلاحات السياسية في تونس بعد الحراك الشعبي: دراسة في الأبعاد الداخلية والخارجية

لجنة المناقشة:

د/عديلة محمد الطاهر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د/ زوين إلياس	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د/ قارة ليلة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشة

السنة الجامعية: 2017 / 2018

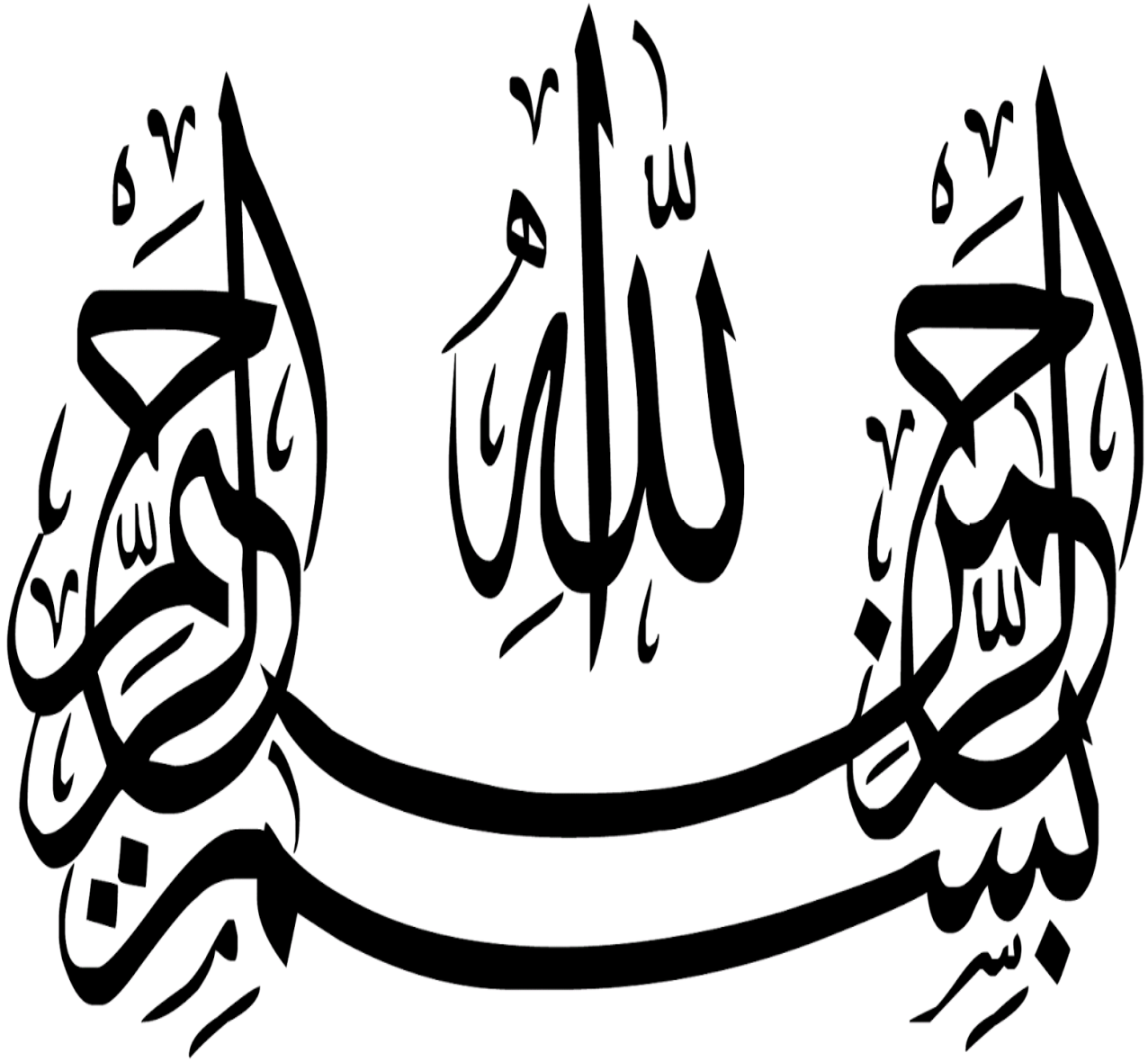
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع ووفقني لبلوغ هذه المرتبة ولأنهمن لم يشكرالناس لم يشكر الله وأصل وأسلمعلى حبيبنا محمد عليه أفصل الصلاة والتسليم أتوجه

بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد وعلى رأسهم الاستاذ زوين الياس الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل على بعطائه وتوجيهاته.وكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين

العزيزين حفظهم الله

اللذين أحسنوا تربيتي ولم يدخروا جهدا في

تعليمي

وابنتي العزيزة سرين وزوجتي

وإلىجميع الأهل والإخوة والأخوات

وإلى الأصدقاء والزملاء

والأساتذة الأفاضل.

وفي الأخير نرجو من الله أن يجعل علمي

هذا علما نافعا للبلاد والعباد.

مقدمة

يظل مفهوم الإصلاح السياسي يحتل مكانا بارزا في الحياة والفكر السياسي، فهذا المفهوم دلالة عن عملية شاملة تتعلق بالانتقال من مرحلة إلى مرحلة أو عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم، بمعنى الانتقال من حالة إلى حالة أخرى، الانتقال من الحكم المركزي، وعدم التداول السلمي للسلطة، وعدم الفصل بين السلطات، وعدم المشاركة السياسية، وترسيخ ثقافة الإقصاء السياسي، إلى حالة ديمقراطية تضمن المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة وتؤسس لمشاركة واسعة في كافة أطياف وفئات الشعب في العملية السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة.

فتعيش المجتمعات العربية على وقع مرحلة جديدة تجتاحه موجة ثورات و حركات شعبية من غربه إلى شرقه، مست بصداها كل النظم العربية ولو بأشكال مختلفة، ثورات تحمل مطالب متعددة بدءا بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وصولا إلى الإصلاحات السياسية، هذه الثورات التي كسرت حاجز الخوف ورسخت ثقافة سياسية جديدة،كما قادت إلى التغيير الاجتماعي والسياسي في العديد من الدول العربية.

وهذا ما شهدته تونس بثورة مفاجئة لم تكن مدروسة أو مخطط لها من قبل وذلك في مطلع 17 ديسمبر 2010، حيث كانت أهم نتائجها إسقاط نظام الحكم الذي استمر لسنواتطويلة، وتتصدر تونس هذه الثورات، مما جعل رهانا كبيرا على مخرجاتها ونتائجها وإفرازاتهافي ظل

فشل النظام السياسي السابق في دعم وإرساء الديمقراطية والتداول السلمي علي السلطة والنهوض بالجانب الاجتماعي والاقتصادي.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الدراسة في:

الأهمية العلمية:

ان دراسة الاصلاح السياسي من أهم مباحث علم السياسة، بحيث يعتبر وجوده مؤشرا على نهوض المجتمعات والتخلص من الدكتاتورية، وتبحث في مرحلة جديدة من مراحل التطور الديمقراطي والانتقال الديمقراطي في الدولة التونسية، انطلاقا من الثورات الشعبية في تونس 2010، ومن هذا المنطلق نطمح أن تكون دراستنا هذه اضافة متواضعة الي رصيد الدراسات العلمية، وإثراء المكتبة الجامعية.

الأهمية العملية:

تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل عملية الاصلاح السياسي في تونس، وتحليل مدى استيعاب القوي السياسية والمجتمعية في الدولة التونسية بعد الثورة، وطموح الوصول الى بعض التصورات حول مستقبل النظام التونسي من خلال الخلفيات والأسباب.

نظرا لتعقيدات الوضع السياسي وانعكاسات ذلك على البعد الداخلي والخارجي، أردنا من هذه الدراسة اثراء المعرفة الواقعية حول الاصلاح السياسي،والخروج ببعض النتائج حول طبيعة العلاقة بين الاصلاح السياسي والنظام السياسي التونسي.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع للأسباب التالية:

الاسباب الذاتية:

وقع اختياري على هذا الموضوع وذلك لمعرفة سير الاحداث حول ما يحصل في العلم العربي بصفة عامة وفي تونس بصفة خاصة نظرا لموقع الجوار بين تونس والجزائر،وذلك بسبب التحولات السياسية التي يشهدها هذا النظام مما أدى إلى عدم استقرارهورحيلهذا النظام وتخبط الدولة في مشاكل أهلكتها وفي هذا الصدد اخترت دراسة إشكالية الاصلاح السياسي في تونس في ظل التحولات الجديدة مع قراءة ذلك في التجربة التونسية وتتبع مسار عملية الاصلاح بين مختلف الفواعل السياسية المشاركة فيها.

الأسباب الموضوعية:

هذاالموضوع يخص المستجدات في حقل المعرفة السياسيةوحداثته وتأثيراته باعتبار تونس دولة جارة وتجربة جديرة بالدراسة،وتعتبر هذه الدولة شرارةانطلاقة محاولات التغيير في المنطقة العربية، وذلك بدراسة التجربة الإصلاحية في تونس.

والهدف من هذه الدراسة استكشافي معرفي يتعلق بتطبيق مناهج وطرق البحث العلمي وأن تكون إضافة علمية ومرجع في المكتبة يستفيد منها الطالب.

أدبيات الدراسة:

شكلت الثورةالشعبية التونسية أول تجربة انتقالية واصلاحية في المنطقة العربية وفي العصر الحديث، حيث كانت محل اهتمام العديد من المفكرين والمراكز، والبحوث التونسية والعربيةلموضوع الاصلاح السياسي، ونجد من الدراسات السابقة:

1/ المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق

للكاتب أنور الجمعاوي الذي صدرت طبعته في 2014 بالدوحة والذي تناول دراسة المشهد السياسي التونسي بعد انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في 2011/10/23 حيث تطرق الكاتب في هذه الدراسة إلي أبرز القوى والأحزاب السياسية التي أفرزتها هذه الانتخابات.

كما أشار الكاتب إلي أسباب الازمة السياسية التونسية، التي اعتبرها بأنها جاءت بسبب تراكمات الوضع الانتقالي في تجاوز المدة الزمنية للمرحلة الانتخابية، والتنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي، وصياغة الدستور الجديد للبلاد، والجدل المتعلق بسرعة روابط حماية الثورة، إلى جانب تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وأخيرا انعكاس الوضع المصري علي المشهد السياسي التونسي.

2/ كتاب ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات:

للكاتب محمد مالكي وآخرون الذي صدرت طبعته الأولي 2012 بلبنان حيث عالج فيه شتي أوجه الحراك السياسي، وتناول منظومة التسلط في النظام السياسي قبل الثورة، ودلك بقراءة

الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، وكما تناولت فيه سياقات الثورة ودور الإعلام والتحقيق في الثورة وصولا إلى تحديات الانتقال الديمقراطي، والتفاعلات العربية للثورة.

إشكالية الدراسة:

يطرح هذا البحث اشكالية حول موضوعالثورة الشعبية والاصلاح السياسي في النظام التونسي بعد الثورة، ومنه طبيعة الموضوع تستدعي صياغة الاشكالية التالية:

كيف ساهمت الحركات الشعبية التونسيةفي تعجيل المسار الاصلاح السياسي؟

وفي ظل هذه الاشكالية يمكن طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية:

- ماذا نقصد بالإصلاح السياسي؟
- ماهي دواعي وخلفيات الاصلاح السياسيفي تونس؟
- إلى أي مدى ساهمت الثورة التونسية في عملية التغير والتغيير السياسي؟
- ما هي أبرز الانعكاسات الداخلية والخارجية التي واجهها النظام التونسي من خلال الاصلاحات؟

فرضيات الدراسة:

تكمن فرضيات الدراسة من مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- الثورة في تونس عجلت مسار الاصلاح السياسي.
- طبيعة النظام السياسي السائدمهد لقيام الثورة في تونس.
- قوة واستمرار الحراك الاجتماعي عجلت في مسار الاصلاح السياسي والتغيير السياسي.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن هذا البحث يتطلب مجموعة من الإقترابات التحليلية، بالنظر الي طبيعة الموضوع ولذلك سوف نعتمد على توليفة منهجية تقوم حسب المناهج التالية:

1-المنهج التاريخي:

تتضح أهمية المنهج التاريخي بتحديد مقاصده وتمييزه عن التاريخ منحيث الاستعمال ويعتبر التاريخ هو الموضوع للمنهج.[1]

يعد المنهج التاريخي من بين المناهج الأساسية في الدراسات السامية التي لا يمكن الاستغناء عنها فهو ما يزال يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية باعتبار أن معرفة التقلبات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي للحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي نمت فيه وما يتضمنه من مظاهر.

فهو المنهج الذي من خلاله تتم دراسة الاحداث والوقائع التاريخية في زمان ومكان ماضي، ويظهر توظيفنا في بحثنا هذا من خلال تطرقنا الي بيئة النظام السياسي التونسي من فترة الاستقلال الي الثورة، وذلك خلال حقبتي بورقيبة وبن على من خلال سرد الوقائع والاحداث.

2- المنهج الاستقرائي:

يقصد بالمنهج الاستقرائي ملاحظة الوقائع والظواهر ثم محاولة وضع قوانين والاسس

والمبادئ التي تحكم هذه الظواهر أو الوقائع.[1]

1- عقيل حسين عقيل، **فلسفة مناهج البحث العلمي**، القاهرة: مكتبة مدوبلي، 1999، ص53.

فكان استخدام هذا المنهج بغية التقرب من الظواهر البحثية من خلال اقترابات وأدوات أخرى من أجل التوصل إلى تحليل علمي دقيق وموضوعي، هذا ما جعلني أستخدم مجموعة من الاقترابات كالاقتراب المؤسساتي.

3- المنهج الوصفي:

يلعب المنهج الوصفي دورا كبير وبالغ الاهمية في وصف الظاهرة وجمع كافة البيانات والمعلومات عنها، وتنظم البيانات والمعلومات والتعبير عنها تعبيرا كميا وكيفيا.[2]

فللمنهج الوصفي مزايا وخصائص تساعده على تحليل المضمون العلمي للدراسة، إذ يتعامل هذا المنهج مع المشكلة وطبيعتها، ويعم أيضا على قياس مستوى متغيراتها، ومعرفة أسبابها واتجاهاتها، هدفا لتحديد المشكلة والتعرف على حقيقتها على أرض الواقع.

ويعتمد هذا المنهج على وصف مجموعة من الاحداثالتي عصفت بتونس، وبالتحديد بما يتعلق بالثورة التونسية ومطالبها التي قامت بإسقاط نظام بن علي، وكذلك ما تبع هذه الثورة من تحولات وتغيرات التي ساهمت في الاصلاح السياسي التونسي.

منهج دراسات المستقبلية:

يعد منهج الدراسات المستقبلية من أهم الدراسات التي تساهم وتساعد من خلالها مناهجها في توجيه والتخطيط، من خلال توفير قاعدة المعلومات المستقبلية، والبدائل الممكنة التي تسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات وتعيين صانع السياسات العامة.

فهذا المنهج اردت تجسيده من خلال محاول اكتشاف البدائل والحلول بعيد ودون وقوع المشاكل والمخاطر التي قد تواجهه تونس مستقبلا وذلك على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، والامنية، والاجتماعية.

1- مختار اسماعيل أبو شعيشع، **أصول البحث العلمي**، مصر: جامعة فناة السويس، 2003، ص9.

2- **نفسالمرجع**، ص86.

مدخل مفاهيمي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي مع الاختلاف في الدلالات حسب التوجهات والخلفيات الفكرية والنظرية لكل مفهوم وهي:

1 – الثورة: Révolution

هنا المقصود الثورة الشعبية ومن المستحسن ان تفصل وتتوسع في هذا المفهوم وإعادة ترتيبه قبل الإصلاح لأن الإصلاح جاء نتيجة الثورة والاحتجاجات الشعبية ...

هي تغيرات فجائية جذرية، تتم وفقا لظروف اجتماعية وسياسية،أي عندما يتم تغير الحكم قائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وأحيانا عنيفة بحكم أخر.

تعرف كذلك الثورة بأنها الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما بشكل شامل وعميق وعلى المدى الطويل ينتج عنه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر وفي إعادة توزيع الثورات والسلطات السياسية ويرى الباحثين أن تعريف الثورة هي تغير جذري وشامل في توزيع مصادر الثروة وعمليات الإنتاج في المجتمع.[1]

1– توفيق، المدني وآخرون، **الربيع العربي إلى أين أفاق جديدة للتغير الديمقراطي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2011، ص ص، 127– 128.

فإن أقرب كلمة إلى مفهوم الثورة المعاصرة هي "الخروج" بمعنى الخروج لطلب الحق فهو الخروج من البيت الى الشارع أو الميدان طلبًا للحق، وهنا مغادرة الصبر والشكوى والتذمر وحالة عدم الرضا في الحيز الخاص، وحملها إلى الحيز العام.[1]

2- الثورات الشعبية:

تعني التغيير الكيفي والكمي السريع والمفاجئ للواقع السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي لمجتمع ما وبواسطة العنف. وما يعطي الثورة الشرعية القانونية والأخلاقية والتاريخية، كونها تفرض نفسها بواسطة غالبية مجتمعها، نتيجة لكون مقدرات ومعطيات مجتمعها لا تنعكس على واقعه المعاش على الأرض، بعدل أو حتى معقولية، مما يحدث تبرماً ثم غضباً عاماً يؤدي لانفجار ثورة فيه، تعيد ترتيب مقدرات ومعطيات المجتمع لواقعه المعيشي على الأرض بقدر من العدالة والتوازن النسبي عما قبل، وبما أن الثورة هي نتاج انفجار غضب وحراك غالبية المجتمع، فهي تكون سريعة ومفاجئة للداخل والخارج، في تغيير واقعها من حال إلى حال.[2]

3- الحركة الاحتجاجية

تشير الحركة الاحتجاجية إلى التقاء جماعة من الناس حول ومحاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة بين المواطنين الذين يجدون في

2- وفاء علي داود، **التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها**، مجلة الديمقراطية،عدد7، ب دن،31 -01- 2013.

3-**نفسالمرجع السابق.**

الحركة، تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود، أو يمكن تعريفها بأنها جزء أكبر من عملية التحديث، بالإضافة إلى أنها تعبر عن الحس الاجتماعي أكثر من كونها تعبيرا عن أزمة اجتماعية لأنها فعل رشيد من الجماعات المستبعدة لتحقيق نتائج سياسية.

كما يمكن القول إن الحركة الاحتجاجية هي عبارة عن حالة من الغضب العالم التي تسود المجتمع أو فئة معينة داخل المجتمع، وغالبا ما تكون هذه الفئات المهمشة داخل المجتمع والتي لا أحد يسمعها مما يجعلها تعبر عن هذا الغضب في شكل الحركات الاحتجاجية، سواء كانت سلمية أو غير سلمية في شمت اضرابات أو اعتصامات أو تجمهر أو تظاهر أو قد يصل الامر إلى استخدام هذه الفئات للممارسات العنيفة مثل حرق أو قطع الطريق من أجل التعبير عن مطالبها ومطالبة الحكومة بتنفيذها.[1]

4 – التغيير السياسي: "Changement politique"

يشير مفهوم التغيير السياسي إلى حدوث تحولات بنيوية وتنظيمية على المجتمع دون أن يكون له اتجاه محدد بحيث يمكن أن يكون تقدم أو تخلف،أي أن التغيير السياسي يشير إلى مفهوم محايد يمكن أن يتضمن إلى ما هو أحسن أو ما هو أسوء، وهذا ما يمكن ملاحظته في الثورة الأمريكية و قيدتها للمجتمع الأمريكي نحو التقدم.[2] ويرتبط التغيير السياسي بكافة جوانب الحياة ولا يقتصر على مؤسسات النظام السياسي وحدها كونه يؤثر ويتأثر بالبيئة

1–**نفسالمرجعالسابق.**

1 –حميد خميس دهام،**التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مجلة مداد للأدب، العدد الرابع: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2009، ص ص، 519– 520.

الاجتماعية والاقتصادية ومؤسساتها بحكم الارتباطية والتأثير المتبادل بين النظام والبيئة المحيطة، وهناك من يرى أن التغيير السياسي يعني التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع و ممارسة السلطة في تجلياتها.[1]

5 -التحديث السياسي:Modernisation politique

هو مفهوم مرتبط أساسا بما حدث في أوروبا في مرحلة عصر النهضة، ثم أصبحت نظريات وأدبيات التحديث تعبر عن محاولات لتعميم عصر النهضة بكل أليات على كافة المجتمعات.[2]

ويشير مصطلح التحديث إلى عملية تحول اجتماعي تنطوي على التقدم الاقتصادي وتخصص الأدوار السياسية والسعي للتحقيق المعقولية في صياغة السياسات والتطور التقني والتحولات الجوهرية في الأنماط الاجتماعية التي تنطوي على التحضر والقدرة على الانتقالالاجتماعيوالجغرافي وتكوين المجتمعات وهذه جميعا تحول مجتمعا مستندا إلى القيموالمؤسسات التقليدية إلى مجتمع قادر على اتخاذ خصائص المجتمعات المتطورة أو الحديثة.[3]

يمكن تعريف التحديث بأنه حركة التغيير التيتطرأ على أساليب و سائل حياة المجتمع نتيجة للتطور الحاصل في المجال الاقتصادي والتكنلوجي المستهدفة لتسهيل حياة الأفراد في

2- إلياس قساسيه، جهيدة ركاش، **الإصلاحات السياسية والتنمية السياسية في الأطر الفكرية والمقاربات النظرية** جامعة تبسه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والافاق،يومي 22و23 أفريل2013، ص 241.

3 -رعد عبد الجليل علي،**التنمية السياسية، مدخل للتغير**، ليبيا: الجامعة المفتوحة،2002،ص25.

1 -عامر مصباح، **معجم التنمية السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: مكتبة الجزائرية بوداواد، 2005، ص 46.

المجتمع كما تمتد ظاهرة التحديث إلى الفكر والثقافة المجسدة أساسا في الصياغة المتطورةللفكر والثقافة وحياة الأفراد، ويرى **"صامويل هنتنغتون"**أن التحديث السياسي مرادف للعملية التنمية فيقول أنه عملية متعددة الوجوه والتيتتضمن جملة من التغيرات في كل الجوانب الحياة الفكرية غيرها ويرى أن المجال الأساسي للتحديثعنده هو التحضر التصنع العلمانية، إضافة إلى توسيع معرفة الإنسان على بيئته لتحسين مستويات الصحة ... وهو حالة تعبئة تجعل الناس يغيرون من قيميهم لبناء مجتمع جديد".[1]

إذ يمكن القول إن هناك ترابط بين الإصلاح السياسي والتحديث السياسي لأن كلا من المفهومين يعملان على إيجاد نوع من التغيرات تمس طبيعة الأنظمة السياسية القائمة وبالتالي وضع أساليب جديدة تدفع نحو التحول، وذلك من خلال تطبيق أسس الديمقراطية الحديثة القائمة على المشاركة وتداول السلمي على السلطة والوعي السياسي الذي يقوم عليه الأفراد المجتمع.[2]

6 – الحكم الراشد:

يعتري مفهوم الحكم الراشد عدة إشكالات منهجية، منها إشكالية الترجمة فلا يوجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفسالدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية.

ولقد بدأ استخدام مصطلح الحكم الراشد مع بداية عقد التسعينات حيث تزايد استخدامه بشكل واسع فيما بعد، وأصبح شائع الاستخدام من قبل خبراء الإدارة، خاصة من قبل

2– إلياس قساسيه، جهيدة ركاش، **مرجع سابق**، ص 4.

3 – حازم مصباح حميد،**الإصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991–2007**، عمان: مكتبة حامد للنشر والتوزيع2012، ص 44.

المنظماتالدولية ومشروعالأمم المتحدة للإنماء(P.N.U.D)وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.[1]

ويعرفه البنك العالمي أنه "الطريقة أو الحالة التي يمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصاديةوالاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية[2].وكما أن مفهوم حكم الراشد يقوم على وجوه عدة من فواعل وأطراف مشتركة في ممارسة السلطة داخل النظام السياسي وهذه الفواعل متمثلة في كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

تكمن العلاقة بين المفهومين في تحقيق الشراكة والتقدم من خلال بذل مختلف الجهود من أجل تحقيق استقرار والرشادة السياسية في ظل المنافسة الحقيقية التي تؤدي إلى تداول سلمي على السلطة.

والغاية من الإصلاح السياسي هي تحقيق الديمقراطية أما الحكم الراشد هو تحقيق دولة فعالة ونزيهة في تعامل مع قضايا المجتمع في حل المشكلات من خلال مجموعة من معايير الشفافية والمشاركة والمحاسبة والكفاءة.[3]

7 -التحول الديمقراطي:

ارتبط مفهوم التحول الديمقراطي بظاهرة سياسية اعتبرت الأهم خلال العقود الأخيرة منذ القرن العشرين قبل ذلك كان هناك عدد قليل من النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأسيا

1 – زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانيةقضاياوتطبيقات**،عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003، ص9.

2- paco service،**les nom-dites de la bonne gouvernanc:** paris: nouvelle impranail la ballery2001، p92.

1 – يوسف زادم، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية**2001 – 2004، مذكرة ماجستير غير منشورة،(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية، 2006 –2007)،ص 29.

وإفريقيا مقابل عددكبير من أنظمة الحكم الواحد وغير الديمقراطية (نظم عسكرية، نظم الحزب الواحد، نظم ديكتاتورية).[1]

في منتصف سبعينيات القرن العشرين شهد العالم مايعرف بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي على حد وصف"**صامويل هنتنغتون**" التي بدأت في البرتغال وإسبانيا واليونان من 1974 ثم انتشرت في أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء من أسيا خلال الثمانيات وامتدت إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وإفريقيا في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات حيث أجمعوا على تعريف التحول الديمقراطي بكونه عملية الانتقال من النظم تسلطية نحو النظم ديمقراطية وفق التصور أو النمط الغربي، حيث يطلق مفهوم التحول على جملة العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة من الحالة التسلطية إلى الحالة الديمقراطية.[2]

يقوم مفهوم التحول الديمقراطي على جملة من الافتراضات:

إن الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي يمر عبر مراحل محددة، تبدأ بانهيار النظام القائم وتنتهي بمرحلة تعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية.

هناك أنماط مختلفة للتحول، فهناك تحول السلمي وهناك العنيف وهناك التحول التدريجي الإصلاحي مقابل التحول الثوري الجذري.

2- مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، ص 245.

1-**نفسالمرجعالسابق**، ص 246.

التحول له نهايات محددة تتمثل في إقامة وترسيخ النظام الديمقراطي الغربي وفق أشكال أنماط معينة.

8 -الربيع العربي Printemps arabe

هو مصطلح شاع استخدامهفيوسائل الإعلام منذ مطلع 2011 ويعني تلك الثورات والاحتجاجات السلمية ضد الفساد والاستبداد واندلعت لتنادي بإسقاط النظام القائم التي انطلقت منذ أن أشعلتها نار المواطن التونسي التي أسقطت فيها النظام ثم تلتها عدة دول مصر، لبيبا، سورية.

وقد أشار البعض أن المقصود بالربيع العربي هو الثورات السليمة التي حملت الزهور في وجه الأنظمة لتثمر في النهاية حرية الديمقراطية.[1]

تقسيم الدراسة:

جاء تقسيم الدراسة ثلاثي من حيث الفصول، فتضمن الفصل الاول الاطار المفاهيميلكل من الاصلاح السياسي والنظام السياسي التونسي وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تضمن المبحث الاول لمفهوم الاصلاح السياسي وكذلك أهم مرتكزات الإصلاح السياسيأما المبحث الثاني سلطنا الضوء على النظام السياسي التونسي من الاستقلال إلى الثورة، والذي يتناول فيه النشأة والتطور وأهم المراحل التي مر بها هذا النظام ثم طبيعة واليات النظام السياسي.

أما في الفصل الثاني تطرقت في المبحث الاول إلى مسار وسياقات الاصلاح السياسي في تونس، والذي تناولت فيه أهم أسباب الثورة الشعبية وخلفياتها ثم مسار تطورها، وأخيرا مغادرة بن علي من البلاد، وتناولت في المبحث الثاني أداء النظام السياسي بعد الثورة وذلك

2 - حسن محمد الزين، **الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط**، بيروت: دار القلم الجديد، 2013، ص 59.

بالتطرق صعوبات الدراسة:إلى إصلاح الدستور التونسي وأهم الانتخابات التي شهدتها تونس وبعدها التوافق السياسي.

أما الفصل الثالث حاولت من خلاله تحديد البعد الداخلي والخارجي لعملية الاصلاح السياسي التونسي، والتي تتجلى في المبحث الاول في أهم الانعكاسات والتحديات الداخلية والخارجية بعد الثورة، وأخيرا حاولت تحديد في المبحث الثاني والاخير لأهم الافاق المستقبلية لتونس.

صعوبات الدراسة:

تكمن اهم الصعوبات التي واجهتها، وهي ندرة المراجع كالكتب التي تكون تقريبا منعدمة، كون الموضوع جديد وخاصة في مرحلة ما بعد الثورة، كون الموضوع جديد وخاصة في مرحلة ما بعد الثورة، وهذا ما أدى بتغلب المراجع والمصادر الاخرى، وغيرها من الصعوبات كضيق الوقت والبحث عن المراجع، الا أن هذا كان له ميزة خاصة جعلتني أدرك حلاوة البحث والتعمق في خصوصياته، وكذا الصعوبات التي تواجه الباحثين في شتى التخصصات والمستويات.

الفصل الأول

تمهيد

أضحى موضوع الإصلاح السياسي من أهم القضايا والمشكلات التي تواجهها العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، ولقد شكلت قضية التجربة الاصلاحية مبحثًا رئيسيا في علم السياسية، إلى الظهور عدد كبير من الدراسات والكتب والتقارير التي تداول هذه القضية حيث يصعب تقديم شامل لأي مصطلح سياسي، وذلك باعتبار أن الاصلاح السياسي جملة من التفاعلات والتغيرات الحاصلة على المستوى السياسي والاجتماعي وله أبعاد تمس جميع أركان الدولة من سلطات ومؤسسات والتنظيمات.

وكما سنحاول في هذا الفصل إلى التفصيل في مفهوم الاصلاح السياسي من حيث التعريف والمفاهيمالمشابهة له وكذلك مرتكزاته، وكما سنحاول التطرق للنظام السياسي التونسي من خلال محاولة فهم النظام السياسي التونسي وضبط أهم المراحل التي مر بها والتطرق الى طبيعة هذا النظام.

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح السياسي

يعتبر موضوع الإصلاح السياسيةمن المواضيع الحديثة إذ أبرز استخدامها في مطلع القرن الحالي، ويتداخل مع مجموعة من المفاهيم كالثورة والتنمية السياسية وغيرها من المفاهيم.

المطلب الاول: تعريف الإصلاح السياسي

التعريف اللغوي للإصلاح:

لغة: من فعل أصلح يصلح إصلاحا، أي إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم وهو نقيض الفساد فالإصلاح هو التغير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة.

ومن ثم يمكن القول إن الإصلاح **Reform**لغويا يعني تحويل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها والإصلاح خلافا للثورية ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام.[1]

ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة الإصلاح تطلق على ما هو مادي وما هو معنوي فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، التغير، الانتقال من حال إلى حال أحسن أو التحول عن شيء والانصراف إلى سواه.

وقد وردت كلمة الإصلاح في القرآن الكريم في العديد من الآيات منها قوله تعالى:"**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**".[1]

1 – هيبة بوشقورة، **الإصلاح السياسي مقاربة نظرية تأسيسية للمفهوم** الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع. والأفاق: تبسة،22–23 أفريل 2013.

وفي قوله تعالى:"**أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ**"[2]وفي قوله تعالى:"**قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**".[3]

كما جاء معنى الإصلاح في الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من "**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**".[4]

من خلال هذا نستنتج أن الإصلاح هو الانتقال من السيئ إلى الأحسن أو بمعنى أخر الانتقال إلى نظام السياسي صحيح يتلأم مع الظروف.

2 / التعريف الاصطلاحي

اصطلاحا: هناك عدة تعاريف للإصلاح فقد عرفه الدارسون والباحثون من بينهم "**دكتور برهان غليون**" الإصلاح لا يعني شيئا أخر سوى العودة إلى تنظيم الحكم القانون وإلغاء الامتيازاتوالأفضليات وتعميم الشفافيةوالكفاءة والمسؤولية واحترام والأفراد ودفعهم لتحمل المسؤولية من دون تهديد الأسس التي تقوم عليها.

---

1 – القرآن الكريم **سورة البقرة**، (الآية 11).

2 – القرآن الكريم، سورة **النساء**، (الآية 128).

3 – القرآن الكريم، **سورة البقرة**، (الآية 220).

4 – محي الدينأبي زكريا يحي بن شريف النبوي الدمشقي الشافعي،**شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية**، ط2، بيروت:مؤسسة الريان للطباعة والنشر، 2009، صص 234–241.

ويرى **"غليون"** أن هناك ثلاث مبادئ رئيسية في تحقيق عملية الإصلاح والتي تشكل مصدر القوة التي يبثها في الشعوب والمجتمعات.

1 - إحلال سلطة القانون محل سلطة أجهزة الأمن.

2 - إحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء.

3 - مبدأ تحمل المسؤولية.

ويعرف"**دكتورعبد الله بلقزيز**"الإصلاح بأنهتغيير بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بدون أن يؤدي الى تغيير جذري في المجتمع وهذ التغيير لا يتعدى حدود النظام الاجتماعي.

ويرى أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتيا من الداخل شاملا لمختلف مناحي السياسة البنيوية والتشريعية ويركز فيه على المضمون وليس الشكل. ويذهب الأستاذ "**على الدين هلال**" في تعريفه للإصلاح السياسي على أنه: كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشريعة السياسية،وتطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما.[1]

1 - كمال المنوفي ويوسف الصواني،**الديمقراطية والاصلاح في الوطن العربي**،ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2006، ص48.

ويعرف معجم "**مصطلحات عصر العولمة**" الإصلاح السياسي على أنه مفهوم يعني خلق الأداة الفعالة للقيام بعملية الإصلاح، أي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود، ومتى وكيف نفرض الاحترام وحدود هذا الاحترام.[1]

ويدور مفهوم الإصلاح السياسي حول إعادة تشكيل النظام السياسي بما يتوافق مع المستجدات إلا أن معناه الاصطلاحي يتمثل في القيام باتخاذ إجراءات متدرجة من داخل النظام لإعادة بناء وتشكيل النظام بحيث يكون قادرا على التعامل مع المتغيرات الجديدة والمتجددة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية، ومن ثم يمكن القول بأن الإصلاح السياسي يمثل إحدى استراتيجيات التطوير والتغيير والتحول.[2]

ويقصد بالإصلاح السياسي القيام بعملية تغيير في البنى المؤسسية ووظائفها وأساليب عملهاوأهدافها وفكرها،وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام،بهدف زيادة فعالية نظام السياسي على التعامل مع المتغيرات،وتحسين جودة الحكم وصلاحيته بما يزيد فعالية النظام في طريق بناء الديمقراطية.[3]

ويعرف الإصلاح السياسي بأنه التغيير الاجتماعي المحدود الذي يشتمل على تحسينات تدريجية التي تقوم بها القيادة السياسية سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو

---

1 – اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،**معجم مصطلحات عصر العولمة –مصطلحات سياسية واقتصادية ونفسية وإعلامية**، ص 51.

2 – محمد سعد أبو عامود،**الرأي العام والتحول الديمقراطي**،القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2010،صص، 133 – 134.

3 – محمد سعد أبو عامود، **محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية**،القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية،2006،ص535.

الثقافية وضمن خطة قد تكون خمسية (لمدة5سنوات) أوعشريةحسب الظروف التي يتطلبها الإصلاح.[1]

ويمكن تعريفه "القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية،ووظائفهاوأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار".[2]

ويتسم الإصلاح السياسي بمجموعة من السمات التي يجب توفرها في المشروع الإصلاحي من بينها:

– أن يمتلك النظام السياسي أليات التطور الذاتي المستمر، بما يمكنه من رفع مستوى الكفاءة واستيعاب القوى السياسية وتحقيق الاستقرار مع ملاحظة التوازن بينالتغيير المستمر.

– ارتباط الإصلاح السياسي بشكل وثيق بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق المعادلة الصعبة المتمثلة في دعم الثقة بين المواطنين والنظام السياسي من جهة وحق المواطن في نقد السلطة والمشاركة في تصحيح توجهاتها.

– يعد إصلاح السياسي عملية متماسكة،إذ يتم التحول فيها بطريقة سليمة وبمظاهر مختلفة.

– الإصلاح السياسي عملية واسعة تهدف إلى تغيير بنية النظام السياسي.

---

1 – وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،2005،ص 35.

2 – مسلم بابا عربي،**محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي دفاتر السياسة والقانون**،عدد9: جوان 2013ص،240.

– يرتكز النظام السياسي على أدوات قانونية لإنجاح عملية التغير على مستوىالأبنية السياسيةوالمؤسساتية.

المطلب الثاني: اليات الإصلاح السياسي

لقد تعددت المرتكزات التي تفسر عملية الإصلاح السياسي التي بينها العديد من المفكرين والباحثين والكتابفهناك تتوفر مجموعة من المرتكزات ومن بينيها نجد:

1-إن الإصلاح لا يتم إلا في ظروف الأزمة، سواء كانت أزمة خارجية ناجمة عن تهديدات خارجية تهدد الكيان السياسي للدولة، أو نتيجة ظروف داخلية محضة و سواءكانت ظروف اقتصادية صعبة أو أوضاع سياسية داخلية مضطربة، أو مزيج من هذه العوامل التي تؤرق النظام السياسي وتهدد استقراره أو حتى بقائه. فالأزمة هي البيئة المناسبة أو الفرصة السانحة لاتخاذ إجراءات، أو تدابير أو مبادرات إصلاحية، وذلك لتجنب نتائج أكثر خطورة، فالأزمة هي الرحم الذي يولد فيه الإصلاح والتغيير.1

2- إن معظم قادة ودعاة الإصلاح لديهم أيدولوجية معينة، ينطلقون منها في تبني أفكار إصلاحية، وغالباً ما تنشأ ايدولوجيات جديدة لتحل محل الأيدولوجيات القديمة يتبناها قادة الإصلاح والتغيير، ولكن هذا لا يمنع أن يتم الإصلاح بمعزل عن ايدلوجية معينة، أو يكون استجابة لظروف تناقض رؤية وايدلوجية صانع القرار وأيدولوجيته، أو متبني الإصلاح. وبلغة أخرى يكون الإصلاح في هذه الحالة استجابة لظروف أو ضغوط معينة.

1- محمد أحمد مقداد، **أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الاردن، دراسة حالة)**، عدد7مجلةالمنارة، 2007، ص96.

3-إن الحكومات الإصلاحية أو دعاة وقادة الإصلاح دائماً يجدون صعوبة في الحصول على تأييد جماهيري واسع وربما تستمر للإصلاح، وخصوصاً الإصلاح الجذري السريع فعادة تبارك الجماهير الإصلاح والتغيير في البداية، ثم سرعان ما يدب اليأس والإحباط في صفوفها، فتبدأ بالتخلي عن مباركة الحركات وتأييدها، والقادة الإصلاحيين. ولهذا فإن للإصلاح ثمن باهظ قد يصل إلى حد فقدان السلطة السياسية مثلما حدث مع (غورباتشوف) في الاتحاد السوفياتي سابقاً، أو (مارغريت تاتشر) في بريطانيا، وهذا ما يحدث ضمن حسابات العديد من الزعماء العرب الحاليين في حالة التماشي مع التزامات التحول الديمقراطي.

4- أخيراً لا توجد ضمانات كافية بأن الإصلاحات التي تتخذيمكن أن يكونلها صفة الاستمرارية، أويمكنأن يتم التراجع عنها. بمعنى أنها إصلاحات، فالتراجع عن الإصلاح يمكن أن يحدث نتيجة ظروف داخلية أو خارجية، فعلى سبيل المثال تمت الإطاحة بكافة الإصلاحات التي تبناها الجنرال (اللندي) في تشيلي عام 1970 بعد الإطاحة بحكمه، وكذلك تمت الإطاحة بالعديد من الإصلاحات والتوجهات الديمقراطية في العالم العربي بعد الاحتلال العراقي للكويت عام 1990م، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة وفي الحقيقة فإن الإصلاحات التي يمكن أن يكتب لها النجاح والاستمرارية هي التي تستطيع أن تخلق مستفيدين منها يتمسكون بها ويدافعون عنها. فعلى سبيل المثال من يتلقى مساعدات اجتماعيةمن الدولة يخسر بتوقفها، ويكسب باستمرارها،

وكالأحزاب السياسية، مثلاً، التي تصل إلى السلطة بطرق ديمقراطية تستطيع أن تدافع عن الإصلاحات المطلوبة، لا سيما إذا اتسمت بالتداول.

وللإصلاح السياسي مجموعة من الإجراءات السياسية التي يقوم عليها:

الإصلاح الدستوري والتشريعي:بحيث لا يتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، وان يتماشى مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان، بمعنى أن يعكس نصه المتغيرات والمتطورات التي وقعت بالفعل وبما يضمن العناصر التالية.

- الفصل بين السلطتين التشريعيةوالتنفيذية فصلا واضحا وصريحا.
- تحديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة سلميا.
- النزاهة الانتخابية.[1]

الإصلاح المؤسسي والهيكلي للنسق السياسي للدولة:

- المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ضمان حرية المؤسسة السياسية والمدنية (الأحزاب، الجمعيات، الاعلام).
- تكريس مبدأ المواطنة كاستراتيجية لتفعيل الإصلاح السياسي والحد من الفساد

وذلك من خلال ضمان حقوق المواطنة الكريمة لكل فرد مهما كان جنسه نسبه وانتمائه الديني أو الاجتماعي بما يتوافق مع المواثيق الدولية الضامنة لحقوق الانسان.

1- صونيه العيدي، **واقع الممارسة والمواطنة في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر دراسة ميدانية ببعض ولايات الشرق الجزائري**، أطروحة نيل الدكتوراه عير منشورة، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015/2014)، صص ،78- 79.

ويتم ذلك بإعادة بعث هيئات المجتمع المدني لرفع من مستويات الوعي لدىالمواطن ومد جسور التواصل بين المواطن والنظام السياسي وفق ثنائية نقوم مع الارادة الواعية من خلال الأليات التالية:

1/ أليه الرقابة والمحاسبة غير الحكومية على الهيئات الحكومية وأدائها السياسي ومشروعاتها المجتمعية بينما في المجال الاقتصادي.

2 / الرفع من مستويات الأداء السياسي فيما يتعلق بتفعيل الأداء الحزبي بالنسبة للأحزاب السياسية ،او المشاركة السياسية الفاعلة بالنسبة للمواطن في العملية السياسية برمتها.

3/ ألية رقابة ذاتية للرفع من مستوى الأداء المواطن فيما تعلق بالواجبات والإسهام الذاتي في تحريك العجلة التنموية للمجتمع، وذلك من خلال الفضاء على الإشكالية السلبية من جهة والحد من مظاهر التهرب من المسؤولية الجماعية اتجاهمقتضيات التنمية كتخريب ممتلكات عمومية وخاصة، التهرب الضريبي التفاعلي في مجالات العمل.

4/ تفعيل دور المؤسسات التربوية والتعليمية وكذا وسائل الإعلام في خلقالمواطن المتفاعل والفاعل والقضاء على الترسبات السلبية الناتجة عن الأزمة الأمنية السابقة والإرث الاجتماعي السلبي فيما تتعلق بأبعاد النوع، الجهوية، الأثنية...[1]

المبحث الثاني: النظام السياسي التونسي من الاستقلال الى الثورة

1 –**نفسالمرجعالسابق**، ص79.

يتجلى مظاهر النظام السياسي التونسي في مجموعة من التطورات اهمها

المطلب الاول: نشأته وتطوره

يبدأ تاريخ تونس الحديث منذ انضمام البلاد التونسية الى البلاد العثمانية عام 1574م إلى فرض الاحتلال الفرنسي تحت اسم الحماية الفرنسية عام 1881م،حيث شهدت هذه المرحلة الى تقسيم هذه الفترة الى ثلاثة عهود، فالفترة الاولى عهد الباشوات وهي عهدة قصيرة امتدت مابين 1574-1591 حيث كان الحاكم يعين من قبل السلطان العثمانيمباشرةثمجاءت فترة عهدة الدايات والتي تمتد ما بين 1591-1630، وحيث كان الحاكم ينتخب من الديوان، أما الفترة الثالثة كانت تسمى بعهد الدايات حيث أصبح الحكم في تونس وراثيا وقد تولتهم عائلتان هما: عائلة المرادية والعائلة الحسينة التي ظلت في السلطة الى إعلان الجمهورية التونسية في 25جوان1957 بعد توقيع اتفاقية باردو، التي أصبحت تونس بمقتضاها محمية فرنسية، هذا الاعلان جاء بعد عام ونصف من اعلان الاستقلال ليصبح الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية.[1]

فلقد شهد النظام السياسي في عهد الحبيب بورقيبة مجموعة من الاصلاحات على مستوى النظام، تجسدت بدايتها من خلال إلغاء النظام الملكي وإعلان القيام الجمهورية وذلك في 25 جويلية 1957،حيث قرر فيه الديوان السياسي"للحزب الحر الدستوري الجديد" بالإعلان عن الجمهورية التونسية، وفي 1جوان1959 تم الاعلان عن الدستور التونسي الجديد، حيث

1-راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، ط1، القاهرة: دار أقلام للنشر وللتوزيع والترجمة2011ص18.

يمثل أول دستور منذ توقيف العمل بدستور 1861فأما الجانب النسوي شهد تعزيزًا في المشاركة السياسية للمرأة التونسية، حيث حدد بورقيبة أولويات حقوق المرأة على مستوى العائلة،وقام بإلغاء التمييز بين الرجل والمرأة والمساواة بينهما،أما في أفريلسنة 1981 أعلن الحبيب بورقيبة عن تأسيس الأحزاب السياسية، وعدم اعتراضه علي أحزاب سياسية معارضة، فأما الإصلاحات السياسية التي جسدها من خلال إطلاق سراح المعتقلين السياسيين عام 1981وتسمية الحزب الدستوري الجديد إلى الحزب الدستور.

فلقد جسد الرئيس الحبيب بورقيبة مركبا من الديكتاتورية الحديثة ولم يكن ممكنا حتى أن يوازن الاستبداد السياسي بنفوذ الجماعات الاصلية الذي يضع عادة للاستبداد في الكثير من المجتمعات التقليدية،لأن الدولة قد اتسمت منذ وقت مبكر بنوع من المركزية الشديدة المتجاوزة للبني الاهلية والمحلية،وقد أثر على الدولة أنها مركزية- لصغر المساحة،وغلبة التمركز المدني والحضري-هذه العوامل تضافرت فيما بينها أرضية صلبة لتشكيل حكم ديكتاتوري تحت الحزب الدستوريحيث أن بورقيبة عمل على توثيق علاقة الحزب الدستوري بالمؤسسات المدنية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث اعلن بورقيبة سنة1971عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة،بشرط تخليها عن العنف

والتعصب الديني.[1]

1 – وهيبة صالحي، **تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس2011-2015**، مذكرة ماستر (جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلو م السياسية، قسم العلوم السياسية)، ص31.

مما يؤكد أن النظام التونسي كان يصرف بتفاعلاته وسلوكه على أنه نظام شمولي وليس سلطوي، فإن مؤسسات الدولة الحديثة يمكنها أن تعمل بتضافر أليات الرقابة والهيمنة الثقافيةولكن الشمولية لم تنجح بمعنى لم تنشأ مبدأ يتحلل وظائف الدولة والمجتمع كافة وبربطها وحدة شمولية واحدة، فقد امتلك بورقيبة كما يبدو رؤية برغماتية تجعله لا يرى مشكلة في الانتقال من منظومة فكرية الى أخرى، ومن الليبرالية إلى الاشتراكية التعاضدية، ثم إلى الرأسمالية من جديد، مادام الهدف هو تحديث الدولة والمجتمع.

أما مرحلة ما بعد الحبيب بورقيبة هي مرحلة بن على وذلك بعدالانقلاب الذي شهده النظام التونسي حيث وصل بن علي إلي سدة الحكم في نوفمبر 1987، حيث شهد النظام التونسي مجموعة من التحديات وذلك بعد تحديد مدة رئيس الجمهوري، ومحاولة ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في تونس،حيث قام علي الإفراج عن الآلاف من المعتقلين من الحركات الوطنية والإسلامية،كما قام أيضا بمجموعة من التعديلات الدستورية سنة1997 – 2002 حيث بين زين العابدين بن علي بما يسمي بالديمقراطية الزائفة، وذلك بقطع مجموعة من الوعود والإصلاحات للتونسيين، وتمثلت في تمكين المعارضة من دخول المجلس التشريعي وتدعم حضورها في البرلمان من خلال الانتخابات التي جرت في أعوام 1999–2004–

2009،لكن ذلك لم يترتب عليها أي تأثير في طبيعة نظام الحكم الذي حافظ علي خصائصه في الاستبداد.[1]

منذ الاستقلال السياسي التونسي عام1956، سيطر على جهاز الدولة نخبة سياسيةإدارية من الشرائح العليا للفئات الوسطى وهيفيالوقت نفسه الفئة القائدة للحرب الدستورية الجديدة عملت على تعبئة مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية بهدف تشكيل قاعدة اجتماعية وجماعة سياسية مساندة للدولة الجديدة،التي تبحث عن إضفاء الشرعية على تأسيسها والتغلب على الأزمات التي كانت تهدد وحدتها ووجودها في مختلف مراحل نموها ومعذلك ظل تكوين هذه الدولة التونسية الجديدة المنبثقة من الاستقلال السياسي هشا ويعاني من نقص بنيوي في إضفاء الشرعية بسبب ممارسة هذه الدولة البعدالوعائي على المجتمع المدني الوليد.

المطلب الثاني: مراحل تطور النظام السياسي في تونس

كانت بداية تجربة الإصلاح السياسي في تونس من خلال تواصل المد الإصلاحي في العهد البورقيبي وتجسد بقيام مجلس قومي تأسيسي منتخب في 8أفريل 1956، وكانت أول إنجازاته إلغاء النظام الملكي والإعلان في 25 جويلية 1957 عند قيام الجمهورية ووضع

1 – عبد الرحمان يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة ديسمبر2011**، أطروحة ماجستير (فلسطين: جامعة نابلس، كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية 2016) ص93.

المجلس دستور جوان 1959 الذي أسس لنظام جمهوري قوامه سيادة الشعب يعتمد مبدأ التفريق والتسلط ويقر بحقوق حريات الأفراد السياسية.[1]

إذ كانت فترة الحكم البورقيبي قد تميزت بعدد من الإيجابيات، فهي لا تخلو من السلبيات ونذكر من الإيجابيات ما يأتي:

– بناء أسس الدولة الحديثة.

– تعزيز الروابط الوحدة الوطنية وتنمية الشعور بالانتماء الثقافية، الاجتماعية الاقتصادية.

– إحداث طبقة وسطى تمثل قاعدة لاستقرار النظام السياسي ولتحقيق السلم الاجتماعي.

كما أسست لحقبة بورقيبة ظاهرة الحكم الفردي وشخصية السلطة والرئاسة مدى الحياة.[2]

فتميز الوضع مند الثمانينات بتأزم المناخ الاجتماعي وتوتر العلاقات بين أجهزة الدولة والمنظمات المهيمنة، وظهور حركات الاسلام السياسي، وانتشارها واعتماد العنف والمقاربات الامنية لمواجهة الحركات الاحتجاجية، حيث أقدم النظام الحاكم على إعلان حالة الطوارئ عام 1984وفق للإصلاحات السياسية.

حيث كانت الأحداث متسارعة قد أوجدت فراغا مهولا في محبط الرئيس،وفي المؤسسة العسكرية في حياة الناس،قد أدت هذه العوامل إضافة إلى تدهور الوضع الصحي للرئيس بورقيبة إلى تفاقم أزمة النظام السياسي، وفي نفس الوقت صعد الضابط الشاب بن علي

---

1 – امحمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص36.

2–**نفسالمرجعالسابق**، ص37.

وتحول من مجرد موظف عند بورقيبة إلى رأس هرم الجهاز الامني،ثم إلى السفارة في بولونيا...ثم إلى وزير داخلية، ثم ليبسط على الجهاز الحاكم،بعد الإعلان لقيامه بالانقلاب الناعم بالإعلان عن شغوره منصب رئيس الجمهورية بقرار طبي، فكانت إراحته الدستورية وفق للمادة56 من الدستور.[1]

حيث وصل بن علي الى سدة الحكم يوم 07 نوفمبر1987 عندما خلعسلفه الحبيب بورقيبةفي جو من لاستبداد السياسي والتشنج الاجتماعي حيث جاء بالعديد من الإصلاحات السياسية ثم بمقتضاها تنقيح الدستور في عدد من المناسبات أهمها: تعديل سنة1989-1997-2002 تهدف هذه الاصطلاحات بصفة عامة بحسبالخطاب الرسمي إلى:

- تثبيت مبادئ الجمهورية.
- ترسيخ دولة القانون والمؤسسات.
- تعزيز منظومة حقوق الانسان.
- توسيع في فضاء المشاركة السياسية.
- تعميق التعددية السياسية والتنافس على السلطة عن طريق الانتخابات إلى أنه وما عد تحقيق بعض النجاحات على مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تميزت فترة بن علي بعدة أزمات أهمها:

1- **مرجع سابق**،ص37.

-أزمة المشاركة السياسية رغم الحرص على إجراء الانتخابات في مواعيدها ورغم تعدد الاصلاحات السياسية.

- أزمة منوال التنمية رغم بعض النجاحات في نسب التنمية الاقتصادية.

- أزمة الحكم كنتيجة للمقاربات الأمنية في التعامل مع الحركات الإسلامية الاحتجاجية ومع ملفات الحريات العامة وحقوق الإنسان.

فكان نظام بن علي يعتمد كليا على جهاز بوليس وأمن في غاية من النجاعة عرف كيف يسيطر على الشعب بمختلف شرائحه، كما كان أيضا يعتمد اعتمادا كليًا على الصحافة شديدة الولاء تلمع الواقع وتزينه وتشكل بالمعادن للنظام أيما تكتل وكلما أصدرت الاوامر بذلك.[1]

حيث كان بن علي ماهرًا في وضع الديكور الديمقراطي وانتخابات تبدو نزيهة وشفافة ولكنه كان يقرب الأحزاب المعارضة ويكافئها على ولائها من خلال عدد المقاعد التي يخصمها من كل حزب لقد كان التمثيل البرلماني مسألة حياة أو موتلبعض الأشخاص فألوا عن انفسهم أن يوالوا النظام ويتمتعوا بالدعم للحزب وللجريدة وأن يقوموا بدور المعارضة أمام الحقيقة وهذا ما جعل من التونسيون يشعرون بديكتاتورية بن علي التي تمكن من حكمهم لفترة تزيد عن

1- **نفسالمرجعالسابق**، ص37

ثلاثة وعشرون عام، وأنه بمعية عائلته الموسعة وأقاربه وأصدقائه قد تمكن من إيذاء جل التونسيين وتسبب في كل هذا النظام الفساد.[1]

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي التونسي

كان النظام التونسي يرتكز قبل ثورة 14جانفي 2011 على عدد من المقوماتالسياسيةأبرزها علىالإطلاق:النظام الرئاسي والمركزية الادارية:

أ/ النظام الرئاسي: مثل النظام الرئاسي الخيار الاول لواضع الدستور التونسي لسنة 1959 إلا أنهذاالنظام سرعان ما تطور الي نظام رئاسي يجمع كل السلط بيد رئيس الجمهورية ويجعل منه محور النظام السياسي في الدولة. وشدد واضعوا الدستور منذ الديباجة عل عزمهم إقامة ديمقراطية أساسها سيادة الشعب وقوامها نظام سياسي مستقر يتركز على قاعدة التفريق بين السلط،مثل البحث عن الاستقرار منذ البدء ذريعة التعزيز ونفوذ رئيس الجمهورية على حساب السلطة العامة الأخرى في الدولة.

تمكن الرئيس بذريعة الاستقرار السياسي ومتطلبات بناء الدولة الفتية وتدعيم روابط الوحدة وتحديثالمجتمع والتنمية الاقتصادية ومن دون الحاجة إلى تعداد اختصاصات رئيس الجمهورية،يمكن التأكيد أن النظام الرئاسي الذي وضع على مقياس الحبيب بورقيبة،مثل

1- سواري إسحاق كافومبا وآخرون، **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا**، تقرير مؤتمر أديسا بابا، 31 ماي 2011، جنوب افريقيا، معهد الدراسات الامنية،2011.

النواة الأولي لتسلط في النظام السياسي التونسي،ووفر له الأرضية لكي يترسخ ويصبح أبرز مفهوم هيكلي للنظام التسلطي في تونس.[1]

وقد أثبتت التجربة التونسية بأن الحزب الحاكم،هو الذي يستمد شرعية وقوله من الرئيس وليس العكس.

ب/ المركزية الإدارية: تمثل الادارة امتداد للسلطة السياسية،فهي مجموعة من الأجهزة والهياكل المرتبطة عضويا ووظيفيا بالسلطة التنفيذية وتساهم المركزية الإدارية،بصفة عامة في تعزيز نفوذ رئيس الجمهورية في النظام السياسي، وتوسع الامتداد الترابي للتسلط.

تعزيزنفوذ رئيس الجمهورية: تمثل المركزية أسلوبا من أساليب التنظيمالإداري،يتحدد اختياره بمعطيات اقتصادية،وسياسية،وتعكس خيار هذا التنظيم طبيعة العلاقات السائدة بين السلطات العامة في الدولة من ناحية، وبين المواطنين والسلطة السياسية من ناحية أخرى.

وتعرف في المقابل الوظيفة الإدارية بصبغتها التنفيذية،وتبلور بتنفيذ السياسات العامة للحكومة كما تمثلت صياغتها في النصوص القانونية،وتنحصر الوظيفة الإدارية بحسب هذا التصور في تنفيذ القوانين.

ويتبين بسهولة بالرجوع إلى الدستورالتونسي،أنرئيسالجمهورية يجمع بين الوظيفة السياسية والوظيفة الإدارية في الدولة.

1 – امحمد مالكي وآخرون، **مرجع سابق**، ص41.

امتداد المجال الترابي للتسلط: تؤدي الادارة الجهوية والمحلية في تونس دورا أساسيفي انتشارالحكم التسلطي من المركز إلى الاطراف ويتحقق انتشار التسلط بفضل تنظيم إداري جهوي ومحلى تنتفي فيه كل مقومات الاستقلالية،وتمثل مؤسسات الوالي والمجلس الجهوي مركزاتها الأساسية.[1]

المطلب الرابع:آليات النظام السياسي التونسي

يطمح النظام السياسي التونسي الى ضمان بقائه للسلطة، ولتحقيق هذا الهدف يلجأ الى عدد من الوسائل القانونية والغير القانونية والتي تتمثل فيما يلي:

أ/التحكم في منظومة الاصلاح السياسي: تمتد جذور الفكر الاصلاحي في تونس الى القرن التاسع عشر،ولقد اتخذ بورقيبة من الإصلاحمنهجًا سياسيًا للحكم يعتمد على المرحلية في تطوير المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة،وطورت بعده النخبة السياسية لنظام بن علي خطابًا مبنيًا على مسألة الاصلاح السياسي،يسند إلى شعارات مزوقة ذات بعد براغماتي،لا تمس بصلة الى الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي التونسي.[2]

ويهدف الإصلاح في الخطاب السياسي الرسمي لنظام بن علي بصفة عامة الى:

-التوسع في المشاركة السياسية.

- تركيز دولة القانون والمؤسسات وانفتاح النظام السياسي،وتعميق التنافس على السلطة والتعددية.

---

1 -**نفسالمرجعالسابق**، ص42.

2- الصادق شعبان، **من ديمقراطية المعتقدات إلى ديمقراطية البرامج**، تونس:دار العربية للكتاب، 2005، ص78.

إلا أن الإصلاحات المعلنة عنها اكتفت في حقيقة الامر بإدخال تغيرات شكلية على البنية الدستورية،والإجرائية للنظام السياسيين دون أي تغيير بصفة جوهرية في أساليب الحكم التسلطي،وكانت الغاية الحقيقة من الإصلاح غلق الفضاء السياسي والتحكم في مسار الانفتاح الديمقراطي،بما يضمن تحقيق بقاء السلطة واستمرارها.

ب/التحكم في منظومة الانتخابات: تحتل الانتخابات في تونس مكانة أساسية ضمن آليات النظام التسلطي،فهي تمثل فترة من فترات الانفتاح النظام السياسي وتتبوأ من التسعينيات موقعًا خاصا لما تتميز بها،بحسب الخطاب الرسمي من صبغة تأسيسه لعهد جديد وتحولات ديمقراطية، وتوفر الانتخابات فرصة للحكومة للإصلاحات والإثراء البنية التشكيلة القانونية والإجرائية للديمقراطية.

إلا أن المتمعن في هذه الانتخابات يتبين ضعف تأثيرها في النظام السياسي،فهيانتخابات غير تنافسية من دون اختيار ونتائج مبرمجة،ومن دون مفاجآت ولا رهانات حقيقية وهي لا تتجاوز الأغلبية في أغلبية الحالات،فهي عملية تحريك المنظومة القانونية والإجرائية للنظام السياسي مع المحافظة على خصائصها الجوهرية.

وتثبت التجربة التونسية أن الانتخابات غير قادرة في الوضع التسلطي التونسي على التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي وذلك يعود لسبب التضارب بينالشرعية الانتخابية والشرعية التسلطية،وما ينجز هذا التضارب في غلق للقضاء السياسي ورفض التداول على السلطة.[1]

1 – امحمد مالكي وآخرون، **مرجع السابق**، ص44.

خلاصة الفصل:

تعتبر الإصلاحات السياسية وسيلة لإحداث التغيير والانتقال من الأوضاع السيئة إلى الجيدة سعيا منها نحو التحول من النظام السياسي المتسلط إلى النظام الديمقراطي.

فالإصلاحات السياسية هي عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة، كما يمكن اعتبار الإصلاح السياسي بأنه مفهوم خلق الأداة الفعالة للقيام بعملية الإصلاح، فهو عملية متعددة تعتبر منهجا عن التغيير السياسي السلمي.

فأما النظام السياسي التونسي منذ الاستقلال اتسم بمجموعة من الخصائص ولعل أبرزها عدم التداول السلمي على السلطة في فترين فقط – فترة بورقيبة وفترة بن علي– تميزت ايضًا بالتسلط وغياب مجموعة من الاصلاحات، ونلاحظ هذا ما سيسفر عنه مجموعة من تطورات الاحداث داخل النظام التونسي في الفترة المقبلة.

الفصل الثاني

تمهيد

تعد الثورة التونسية رهانا كبيرة على مخرجاتها ونتائجها وافرازاتها في ظل كبير أورثته تونس من الاستبداد وغياب المؤسسات والفساد بشتى أنواعها.

فكان انطلاق في 17 ديسمبر 2010 حدثا شعبيا تونسيا ضخما أدى إلى خروج الالاف من التونسيين تطالب بإسقاط نظام الحكم، مما دفع الرئيس التونسي السابق بن علي إلى الهروب خارج البلاد ، وبعد هذا الحدث بدأت المرحلة الانتقالية في تونس مباشرة بتعيين محمد الغنوشي الوزير الاول رئيسا مؤقتا وتعيين رئيس مجلس النواب فؤاد المبزغ بدلا منه حيث تم بين القوى والاحزاب السياسية على إجراء انتخابات برلمانية، وذلك ماتحقق في انتخاب المجلس التأسيسي في اكتوبر 2011 والذي تمثلت له مهمة في صياغة دستور جديد للبلاد والتحضير لانتخابات رئاسية في 2014.

المبحث الأول: الثورة الشعبية التونسية وخلفياتها

ابتداء من القرن 19 شكلت تونس وضعية خاصة في المنطقة العربية، لكونها من الأقطار العربية الأولى التي سارت على درب تبنيها للفكر الإصلاحي في القالب الذي رسمته النهضة الأوربية الحديثة،ليتم تكريسه مجتمعيا بعد الاستقلال رغم الطابع المحافظ للمجتمع التونسي، الشيء الذي خلق اصطداما بين الخطاب الرسميوالاتجاهات المحافظةأفرز أزمات عديدة داخل نسق هدا المجتمع (أزمة الانتماء،وأزمة الهوية بحكم الموقع من اروبا)، ليمهد للبوادر الأولي لانفجار أزمات محتملة. كما كان للإخلال الحاصل في معادلة التنمية والديمقراطية في التسريع بتأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بتونس بحيث نهجت الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم تونس شعار التنمية الاقتصادية دون السير في طريق ديمقراطي رغم الضغط التي شكلته النخبة السياسية التونسية المتنورة ذات التوجهات المختلفة (اسلامية،يسارية).

فعلا وبعد تراكم هذه الأزمات،وتوفر الشروط الموضوعية والذاتية، انفجرت الثورة التونسيةوأطاحت بنظام حكم "بن علي" الذي استمر في الحكم مدة 23 عاما، ليشكل هدا الحدث المفاجئ بداية فارقة ومرحلة جديدة في تاريخ العالم العربي، ولم تتوقف رياح هذه الثورة عند الحدود التونسية فقط، بل امتدت الى بعض الأقطار الأخرى، مشكلة ثورات وتغير

في نظام الحكم، والتي كانت ذات قواسم مشتركة في الفساد والاستبداد وحكم الحزب الواحدوتمركز ثروات البلاد في يد الفئة الحاكمة.[1]

فالإنجاز الذي حققته هده الثورة،إضافة إلى هروب الرئيس وإسقاط نظامه،وفتح نوافذ الحرية التي ظلت مغلقة طيلة حكم "بورقيبة" و"بن علي" دحضها لمجموعة من الأطروحات النظرية التي ذهبت في اتجاه إبقاء الأنظمة السياسية الأبوية في الحكم، بحيث اهتم العديد من الباحثين في العلوم السياسية ومسألة الإصلاحات ببحثهومحاولة فهمهم عن حقيقة ما وقع في تونس والاسباب الكامنة وراء هدا الحدث.

المطلب الاول:أسباب وخلفيات الثورة الشعبية التونسية

1/الاسباب الاجتماعية: قبل ثورة 14 جانفي 2011 شهدت تونس منذ عهد بورقيبة مجموعةمن الحركاتالاحتجاجية وخاصة انتفاضة الخبز سنة 1984،ثم جاء عهد بن علي وبعد وصوله للسلطة وهو الذي أرسى أسس الدولة الامنية، وانتهج خيارات تنموية فكانت ظاهريا صائبة ولكنها أثمرت النقص في الخدمات الاجتماعية كالفقر والبطالةوالفساد وغياب العدالة الاجتماعية والعديد من المشاكل الأخرى.

الفقر: يجدر الإشارة الى أنه يجب معرفة أن نسبة الفقرفي عام 2000 كانت نسبة 14.8% من سكان الجمهورية التونسية يعانون حرمان من حقوقهم بنسبة تزيد عن المعدل الطبيعي وذلك وفق المؤشر الخاص بالحقوق الاقتصاديةوالاجتماعيةوالثقافية،وهو يقيس

1 – فضيل التهامي،**الثورات الديمقراطية في العالم العربي – تونس نموذجا –** 22 –7 –2013 22تاريخ التصفح 1–04–2018:

- http://www.arabsfordemocracy.org/library-of-democracy/studies-and-research/item/193

درجات الحرمان كمحصلة لقياس الحرمان في مجالات سوء التغذية لدي الأطفال، والبطالة وانعدام الأمان الوظيفي،ومعادلاتالموت المبكر،وضعف الخدمة والأمية...،وزادت هذه النسبة لتصل في ولايات الوسط الغربي الذي يظم نحو ربع سكان إلى ما بين 22%و25%لتليها ولايات الشمال الغربي التي تظم نحو 19.03% من عدد السكان،وكانت النسب أيضا فوق مستواها الطبيعي في الولايات الشرقية وفي الولايات الوسطي.[1]

فنسبة الفقر التي كانت تقدر ب:3.8%بعد أن تم مراجعتها إلى حد 10% كمعدل وطنيولو افترضنا الفوارق بين الجهات تبقي دون تغيير،فيمكن القول إن نسبة الفقر في الوسط الغربي تقترب من 30%،فهناك جهات بأكملها تعيش بلا مستشفيات جديرة بهذا الاسم،وتفتقر للتجهيزات الأساسية فالناس يضطرون للتنقل إلى مواد لا يملكها العديد منهم كما هو الحال خاصة في الوسط الغربي أي منطقة القصرين تالة وأيضا القصرين ومن ناحية أخري فإن العلاج لن يكون مجانيا وببساطة لن يجد المعوزون الإمكانيات للوصول إليه.[2]

كما لوحظ أيضا استمرار الفوارق الجهات،وذلك أن الانخفاض النسبي في الفقر خلال السنوات 2000 و2010 لم تستفد منه مناطق غربي البلاد (الشمال والوسط والجنوب)التي شهدت تعميق التفاوت بالمقارنة مع بقية أنحاء البلاد خلال العشرية المعنية وحتى فيما بعد في عام 2005 قدر المعهد الوطني لإحصاء نسبة الفقر ب1.9 في الوسط الحضري و7.1

1 – عزمي بشارة، **الثورة المجيدة بنية وصيرورة من خلال يومياتها**، ط1، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص106.

2 – بياتريس إيبو وآخرون، **تونس بعد ال 14 من يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي رهانات اعادة تشكيل السياسة الاوربية**، ط1، الدنمارك: الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الانسان، 2011، ص32.

في الوسط الريفي ويعلم الجميع الفوارق بين المناطق الريفية نفسها وبين المناطق الساحلية وغرب وجنوب البلاد.[1]

البطالة:لقد عان التونسيون من البطالة والفجوة الاجتماعية، ومن نظام سياسي خانق حقق البلد بعض التقدم في مجال النمو وفي تقليص الفقر خلال العقدين الماضيين، لم يتم التغلب على الارتفاع المستمر في معدل(البطالة13.3فيعام2009حسب الإحصائيات الرسمية) ولعلى التذمر المتزايد في الاوضاع السياسية، وقد أثرت هذه الاوضاع تأثيرًا رئيسيا على المواطنين من الشباب والمتعلمين، إذ بلغت نسبة البطالة الفعلية لدى الأفراد في الشريحة العمرية 20–24 سنة 25%لدى الشباب خريجي الجامعات، وأسهمت ثلاث عوامل في ارتفاع نسبة البطالة لدى المتعلمين:

– دخول عدد كبيرمن خريجي التعليم العالي لسوق العمل،مما أدى إلى ارتفاع المعروض من العمالة.

– توجه القطاعات الاقتصادية مثل الفلاحة، والنسيج والملابس، وقطاع السيارات نحو توظيف العاملين ذو المهرات المحدودة.

– عدم توفر عدد كاف من الشركات التي تعتمد على كثافة معرفية في الاقتصاد التونسي.[2]

وما يلفت الانتباه هو تصاعد نسبة البطالة كلما ارتفع المستوي التعليمي، ففي إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء في تونس، وحسب أرقام سنة 2009 فإن نسبة العاطلين عن

1 – فريدة قريبع، جورجيا ديباولي، **واقع النوع الاجتماعي في تونس (2014)**، تقرير بعثة الاتحاد الاوربي، تونس: جوان 2014، ص58.

2 –**نفسالمرجعالسابق**، ص59.

العمل من الأميين كانت 6.1%وترتفع النسبة إلى 14%بين من حصلوا على مستوى التعليم الثانوي وتصل نسبتهم إلى 21.9%من خريجي التعليم العالي.

وقد تضاعف عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات في غضون سنة 2015مرة بحيث وصل عدد العاطلين عن العمل من هذه الفئة 200.000 في النصف الثاني من سنة 2010 أي قبيل الثورة التي اندلعت من سيدي بوزيد، وترتفع نسبة العاطلين عن العمل في صفوف الخريجين من الجامعات في المناطق الداخلية للبلاد أكثر من المناطق الساحلية نفقد وصلت نسبهم 44.2% في ماي 2009 في ولاية قبلي بالجنوب التونسيو44.4% في ولاية قفصة و 42.2% في ولاية سيدي بوزيد ومن المهم التأكد أن نسبة البطالة التي يعاني منها خريجي الجامعات هي أعلي بمرتبتين ونصف من في صفوف الإناث منها في صفوف الذكور حسب إحصائيات 2009.[1]

الفساد الإداري والمالي: عم الفساد في تونس جل القطاعات وحتى الأكاديمية، وقد أحكمت العائلات الحاكمة والمصاهرة قبضتها على الأعمال المربحة واستعملوا أجهزة الدولة للإثراء كما كانوا يشاركون أصحاب المال أعمالهم وكثيرا ما كانوا يستحوذون على أموال الناس ويسلبونهم أرزاقهم، كما عمد بعض أفراد العائلة الى الإرشاء واستفصال نفوذهم لقضاء مآرب

1- عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص106.

الراشدين حقا وباطلا لقد أصبح الفساد مؤسساتيا متغلغلا في ثنايا الإدارة وهذاما يعني انهيار الثقة بين السلطة والشعب والمطالبة بوضع حد للفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

غياب العدالة الاجتماعية: لقد تعرضت تونس إلى تدحرج الطبقة الوسطى وشبه غيابه في المجتمع التونسي وذلك بعد التضخم في القطاع العام، وانخفاض اجورهم بعد ما كانت مرتفعة وذلك بموازنات ارتفاع النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص ،وارتفاع الأجور فيها وهذا ما أدي تآكل الطبقة الوسطي الفقيرة والكادحة، فإن تآكل الطبقة الوسطي من حيث الحاجيات،والمقصود هنا ليس فقط التوقعات التي لدي هذه الطبقة لمستوي معيشي أفضلبل الحاجات الحقيقة فمن الناحية الاجتماعية الطبقة الوسطي تؤدي دورا أساسيا في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي، وهذه الحقيقة هي أحد أسباب التوتر الاجتماعي مما خلق عنها مجموعة من الحالات كالتذمر الدائم، الذي يخلق عنه العديد من الآفات كالهجرة أو الانزلاق إلى أفعال سياسية والانتقاضات الشعبية والثورة بشكل خاص.[2]

2/الأسباب السياسية: كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية سببا رئيسيا في انفجار الثورة التونسية، لكن البعد السياسي كان حاضرا في أهدافه ومسارها،ذلك أن الشعار الذي ناد به شباب الثورة هو شعار حرية،كرامة وطنية فالشغل يعني وضع حد للبطالة المتفاقمة في أوساط الشباب خاصة حاملي الشهادات العليا،والحرية تعني رفض القمع والتضييق على

1 – إسحاق كافومبا سواري وآخرون، **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها**، تقرير مؤتمر31 ماي2011، اثيوبيا: معهد الدراسات الأمنية،ص15.

2 – عزمي بشار، **مرجع سابق**، ص118.

الحريات،والكرامة الوطنية تعني المطالبة بحقوق المواطنة التي لا يمكن إدراكها في ضل حكم استبدادي فردي.

هذه الشعارات هي اختزال لتطلع الشباب إلى حياة ديمقراطية،يستعيد فيها المواطن اعتباره ويفسح له مجال المشاركة في الشأن العام في بلاده،وبعد المعاناة التي شهدها المواطنين في الآونة الأخيرة لعهدة بن على ونظامه السلطي، فلقد تبين نظام بن على أسلوبا في الحكم قائما على قمع الحياة السياسية، من خلال استمراره على الحكم (1987-2011) وهذا دليلا واضحا من عدم التداول على السلطة في البلاد،حيث أعاد الرئيس بن على ترشحه للمرة الرابعة سنة 2004 ثم المرة الخامسة سنة 2009، وإثر نجاحه في هذه الانتخابات الأخيرة وقع الشروع في حملة واسعة تناشد للمرة السادسة في سنة 2014 باعتباره القائد الأوحد الضامن لمستقبل تونس وتأمين استقرارهاوازدهارها.

هذا التمسك بالحكم والانفراد به أعطي الانطباعبأن الأمر يتعلق برئاسة فعلية لبن علىمدي الحياة،وإن كانت مقنع،ونال من مصدقتيه بصفة جسيمة وهو من أعلن انفتاح في عهده أن لا مجال في عصرنا لرئاسة مدي الحياة ولالخلافة ألية لا دخل فيها للشعب.[1]

وقد استطاع بن على القضاء على منافذ الحراك السياسي حول الحزب الدستوري إلى واجهة للشبكة الأمنية الإدارية لجهاز الحكم وأفرغة من الرموز التاريخية، حول المركزية النقابية المشتتة الصف إلى أداة لعطل عملية رابطة حقوق الإنسان ونقابة المحابس اللتين هما

1 – سعدي رنا العاشوري، **التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل مسار متغير**، مجلة المستقبل العربي، عدد 434: ب ب ن، 2015.

الدعامة الرئيسية للمجتمع المدني التونسي، وأدخل خصومة السجون القاسية ومقدمتهم المنتمية إلى حركة النهضة.

فأما الانتخابات الرئاسية كانت مجملها شكلية غير تنافسية،كما أن النظام علي ترتيب استحقاقات انتخابية منتظمة، إلا أنها كانت في الحقيقة مجرد مناسبات باهتة لتجديد الولاء للرئيس الذي منحت له كل ألقاب التمجيد والتعظيم،وحتى المرشحون الهامشيون الذي سمح لهم بالتقدم للسباق الانتخابي حرصوا على التأكيد بأنهم لا يترشحون ضد بن على وإنما عرضهم الواحد هو خدمة المسار التعددي وتوطيد المسلك الديمقراطي، بل أحد منظمهم يخجل من القول أن سيسمح صوته الشخصي لبن على،أما الأشخاص الذين تجرؤون على إعلان الترشيح فقد منعوا بقيود قانونية قاهرة كما هو شأن المعارضين أحمد نجيب الشابي المنصف المرزوقي وقد وصلت المضايقة الخصوم حد التعرض لهم بالاعتداء في الشوارع.[1]

3/الأسباب الاقتصادية: الإشكالية الاقتصادية والاجتماعية القائمة أثناء مرحلة الإصلاح عديدة تخص بالأساس التشغيل والفوارق الجهوية والاجتماعية، وتدهور العديد من الخدمات الاجتماعية، وانتشار الفساد وتوسع رقعة الاقتصاد غير المنظم والتجارة الموازية والتهريب واحتداد التوتر الاجتماعي وتقلص أداء الإدارة العمومية جل هذه الإشكاليات إلى جانب الاستبداد،مثلت عناصر أساسية في تغذية الحراك الاجتماعي المتراكم،والذي عرف نسقا متصاعدا على امتداد العشرية الأولى من القرن الحالي اقضى إلي انتفاضة شعبية عارمة

1 – دخيري عبد الرزاق جاسم، **النظام السياسي التونسي بعد التغيير**،17– 2 –2015، تاريخ التصفح 17 –03– 2018:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94797

أثناء الفترة المتراوحة بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 فتحت المجال لفترة الانتقال الديمقراطي العسير.[1]

وقد أكدت الانتفاضات الشعبية من خلال الشعارات التي رفعت على قضايا جوهرية منها بالأساس حق الشغل والتنمية الجهوية والعدالة الاجتماعية والكرامة والحرية ومقاومة الفساد والاستبداد.

ورغم تنوعها فإن كل هذه الإشكاليات تعكس بالأساس فشل منوال التنمية السائدة إلى حد الآن، والذي وقد اعتماده في إطار تطبيق برنامج إصلاحي هيكلي سنة 1986طبقا لإملاءات وتوصيات المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها الصندوق الدولي والبنك العالمي المكلفة بنشر الاختيارات الليبرالية التي وقع تصميمها في إطار ما سمي "بوفاق واشنطن".[2]

ذلك أن هذه المؤسسات تعتبرأن الحرية الليبرالية كانت في المحل ناجحة والاختلالات والنواقص التي حصلت هي بالأساس نتيجة عدم التناغم بين السياسي والاقتصادي، حيث أن الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية قابلها جمود سياسي حال دون إنجاز كل الإصلاحات الضرورية، كما تسبب في توخي كشف بطئ بالنسبة للإصلاحات التي وقع تطبيقها، الشيء الذي قلص من نجاعة الإصلاحات ومنجدواها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي حيث أن الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية والانتقال إلى اقتصاد السوق إجمالا حصل دون

1 – مسعود الرمضاني واخرون:**تونس:الانتقال الديمقراطي العسير**، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان 2017 ص61.

2–**نفسالمرجعالسابق**، ص161.

دمقرطة المجال السياسي مما حد من الحريات الفردية والجماعية بما فيها حرية المبادرة وشوه مناخ الأعمال وقاد على الشفافية والحكومة الرشيدة وعدم ضمان الملكية الخاصة وتسبب في انتشار الفساد، ويذكر المعهد الوطني للإحصاء في تقريره لعام 2008 فيما يتعلق بمعدل التنمية الاقتصادية، ويبين محمل اتفاقه على مخطط التنمية من خلال وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسي من خلال الأعوام 2006-2008 بلغ 311.6 مليون دينار تونسي، ورد التقرير خلال نفس الوقت بأن ما من ميزانية الدولة تحت نبذ البيئة والتنمية المستدامة خلال نفس الفترة 206.5مليون دينار تونسي على التنمية الاقتصادية.[1]

وكما شهدت تونس في مجال توزيع الثروة تباين وتفاوت بين فئات الشعب التونسيحيث تمركزت الثروة في يد فئة قليلة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بنظام الحكم في تونس واستطاعت ليلة الطرابلسي زوجة الرئيس زين العابدين وعائلته المسيطرة والمهيمنة علي نسب كبيرة من النشاط الاقتصادي، سواء كان ذلك عبر العمل كوسيط بعمولة مالية من أجل تسهيل الإجراءات المالية والإدارية أو من خلال امتلاك المؤسسات والشركات المالية والاقتصادية، وسيطرة أسرة الرئيس زين العابدين وأسرة زوجته ليلي على معظم النشاط الاقتصادي للبلاد.[2]

1-**نفسالمرجعالسابق**، ص163.

2 - عبد الرحمان يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص96.

المطلب الثاني: مسار وتطور الثورة التونسية

كانت شرارة وبداية الثورة التونسية بداية نظاهر مجموعة من الشباب الذين ساندوا وتعاطفوا مع زميل أحرق نفسه، لتتطور هذه المظاهرات وتعم جميع أنحاء الوطن، بمساندة جميع فئات المجتمع بما يخص النقابات والجمعيات والمحامون وغيرها من التنظيمات،فهذه العوامل ما زاد من شرارة الثورة وقوتها في تحقيق متطلبات ومسلعي الشعب التونسي.

1/بداية الثورة

في صباح يوم الجمعة 17 ديسمبر توجه المواطن التونسي محمد البوعزيزي –الذي يعمل بائعًا متجولًا– الى قصر البلدية ليرفع شكوى ضد الشرطية التي أهانته أمام الملأ وصادرت عربته ولكن البلدية لم تنضف له ولم تستمع إلى شكواه، وعندها اتجها البوعزيزي الى مفر الولاية ليقابل المحافظ، فلكن المحافظ لم يقبل بلقائه ابتداء فضلًا ان يستمع شكواه، بل قام موظفو الولاية بطرده وشتموه بألفاظ نابية وقاسية، فأظلمت الدنيا أمامه ولم يجد سبيل الحل إلى التفكير في الحل الانسب، حينئذً ذهبالبوعزيزي وأحضر إناء من يحوي على البنزين ووقف امام باب الولاية وسكب البنزين على جسده ثم احرق نفسه[1].

1 – نوف ألقديمي، **يوميات الثورة من ميدان التحرير.. الى سيدي بوريد.. حتى ساحة التغيير**، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث العربية، 2012، ص85

2/ تطور الأحداث

هز حادث انتحار الشاب البوعزيزي وجدان الشعب التونسي بشدة، وكان زملائه أول الغاضبين، حيث تجمعوا أمام مقر ولاية سيدي بوزيد آملين في أخذ حقهم وحق رفيقهم من هذه الحكومة الظالمة، التي يمثلها لديهم هذا الولي، انضم إلى البائعين المحتجين أمام مقر الولاية مئات الشباب الغاضبين، مما أشعر رجال الامن بالخطر، فقاموا على الفور بمحاولة تفريق هذا الجموع الغاضبين، ليتطور الامر بطبيعة الحال ولعدم وجود عقل راشد تدير الامور إلى مواجهات شديدة بين رجال الامن والمواطنين التونسيين في مدينة سيدي بوزيد أسفرت عن احتراق بعض السيارات ومهاجمة المباني الحكومية في الولاية وحرق بعضهاوكما هي العادة في غالب البلدان العربية قامت سلطة بن علي بتوجيه تعليمات بضرورة توجيه ضربة بولسيه عنيفة لردع تلك الاحتجاجات ووضعت مدينة سيدي بوزيد تحت حصار القبضة الامنية برغم أن الحل الحقيقي والدائم للأزمة يكمن في توفير فرص العمل للعاطلينوتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة بما ينقذهم من هوة الفقر، ومن مهانة العيش عالة على أسرهم.

فكان الرد الحكومي على الاحتجاجات بتقديمها تعزيزات أمنية كبيرة من بقية الولايات قدرها بأكثر من6500 رجل أمن، مضيفًا أن السلطات الأمنية تسابق الزمن لتطويق المشكلة بأي طريقة، وذلك قبل عودة تلاميذ المدرسة والمعاهد إلى مقاعد الدارسة، وهو ما يؤجج الاضطرابات ويجعلها خارج السيطرة.

لقد قرر نظام بن على استخدام القوى دون أدني تفكير، لقد استخدم الأسلوب الذي تيقنه ويجيد التعامل معه، كما أن هذه الطريقة هي السبب في بقاءه على عرش تونس حتي هذه اللحظة لكن الجديد هذه المرة أن الاحتجاجات لم تنزو وتضمر، كما ظن بن على وأتباعه بل على العكس ازدادت اشتعالا.[1]

كان يوم 24 ديسمبر هو اليوم الاول الذي قتل فيه قوات الامن أحد المحتجين باستخدام الذخيرة الحية، أما الخسائر الأكبر في الارواح فقد وقعت في الفترة ما بين 8–10 جانفي في المناطق الداخلية، وقتل اشخاص اخرون في ظروف غامضة.[2]

27 ديسمبر 2010 انتقال الحركات الاحتجاجية إلى مدن ومحافظات تونسية أخرى في تصعيد خطير للأحداث حيث رفع المتظاهرون في مدن تونس وصفاقس والقيروان والقصرين وتالة ومدنين وقفصة شعارات مساندة لأهالي سيدي بوزيد ومنددة بتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع البطالة في عدد المدن التونسية والمطالبة بتنمية عادلة. في حين واصلت وسائل الإعلام المحلية والرسمية تجاهل هذه التحركات الاجتماعية التي أخذت تتوسع شيئا فشيئا.

وفي 29ديسمبر 2010 قام بن علي بإجراء تعديل وزاري محدود شمل عدة وزارات هي الاتصالات، التجارة، الشباب والرياضة، الشؤون الدينية والشؤون الخارجية وطلب كذلك بن علي من خلال اجتماع وزاري يوضح برنامج شامل وعاجل للتشغيل وتوفير فرص العمل

1 – راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص95.

2– وثيقة العفو الدولي، **تونس في خصم الثورة عنف الدولة الاحتجاجية المناهضة للحكومة**، وثيقة 2011، الامانة الدولية، المملكة المتحدة: 2011. ص8.

لحاملي الشهادات العليا ممن طالت فترة بطالتهم ولكنه لم ينسى التأكيد على ضرورة وقف المظاهرات، التي تقوم بها أقلية من المتطرفين والمحرضين المأجورين ضد مصالح بلادهم.

ولكن ما فعله لم يكن كافيًا فالمظاهرات ما زالت مستمرة وتقر ذلك أن الشعب التونسي فطن إلى خداع بن علي وحيلته الماكرة، وأن هذه التنازلات لها هدف واحد وهو إسكات صوتهم وإخماد انتفاضتهم.

30 ديسمبر 2010 إقالة بن علي محافظ سيدي بوزيد في محاولة لإرضاء الجموع الغاضبة، لتهدئة الأمور بل ازدادت سخونة بانضمام عنصر جديد إلى المظاهرات وهو الطلبة حيث شارك نحو 250 متظاهرًا معظمهم طلاب الثانوية في مسيرة سلمية في العاصمة التونسية للتعبير عن دعمهم للتحركات الاحتجاجية ضد البطالة وغلاء المعيشة في منطقة سيدي بوزيد.

الثلاثاء4 جانفي2011 وفاة البوعزيزي وتسبب موته في اندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات في سيدي بوزيد، لتنتشر بعد ذلك من الولايات التونسية على غرار تونس العاصمة وسوسة صفاقس وقفصة والقصرين والكاف وقابس.[1]

11 جانفي2010 دعا الناطق الرسمي باسم الحكومة التونسية أن يدلي بتصريح بأن رسالة المحتجين وصلت وأعلن عن اتخاذ التدابير الحكومية واجراءات تصحيحية لوضع حد للاضطرابات والاحتجاجات على تردي الاوضاع الاجتماعية.

1 – راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص96.

ثم قام بن علي بإقالة وزير الداخلية التونسي بعدما حمله مسئولية إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين في وقت الذي انتشر فيه الجيش بالضاحية الغربية للعاصمة التونسية وحول المرافق الحيوية، وتم فرض حظر التجوال ليلا، في حين جاء قرار الجيش التونسي وخاصة الموقف رئيس هيئة الاركان الجيش البري الجنرال رشيد عماربعدم التدخل لمواجهة المتظاهرين وإطلاق النار عليهم حيث رفض الخضوع للأوامر التي تلقاها من الرئيس بن علي باعتباره القائد الاعلى للقوات المسلحة.[1]

13جانفي2011 ظهور بن علي مرة أخرى على شاشة التلفاز ي ليلقي خطاب غير مسبوق ويعلن فيه أنه فهم الشعب التونسي ويعلن استجابته لمطالب الشعب، وعدم ترشحه للانتخابات الرئاسية التونسية المقبلة في 2014، وكما أعلن عن تشكيل لجنة ترشحه للانتخابات الرئاسية التونسية المقبلة في 2014، وكما أعلن عن تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الفساد ويطلق حرية الاعلام ويلغي الرقابة على الانترنيت...، واعتبر أن الوضع في تونس يفترض تغييرًا عميقًا وشاملا، وأن التغيير الذي أعلن عنه هو استجابة لمطالب الشعب التي تفاعلت معها.

14 جانفي 2011 شهد هذا اليوم المظاهرة الكبرى بشارع الحبيب بورقيبة ضمت أبناء العاصمة وضواحيها وبالتوازي كانت هناك مظاهرات في مدن أخرى، ولكن مظاهرة العاصمة كان لها الفضل الأكبر في فرار بن علي عندما هدد المتظاهرين بالذهاب إلى قصر قرطاج

1 – إبراهيم اسعدي، **دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس**،24 – 11 – 2017تاريخ التصفح17 – 04 – 2018:

https://www.researchgate.net/profile/Brahim_Saidy/publication/321278

الذي يقع بالضاحية الشمالية بالعاصمة ووصول هذه الأخبار إلى القصر الرئاسي أدى إلى هروب بن علي.[1]

المطلب الثالث: مغادرةالرئيس السابقبن علي للبلاد

في يوم الجمعة 14 جانفي 2011 أجبرت الانتفاضة الشعبية الرئيس زين العابدين بن علي الذي كان يحكم البلاد بقبضةٍ حديدية طيلة 23 سنة على مغادرة البلاد بشكل مفاجئ وفراره الى المملكة العربية السعودية، فقرابة السابعة والنصف من مساء يوم الجمعة أعلن رئيس الحكومة التونسي محمد الغنوشي عن تنحي بن علي عن السلطة ، وتوليه ممارسة مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة، فقال الغنوشي في بيان تلاه عبر التلفزيون الرسمي محاطًا برئيسي مجلس النواب التونسي فؤاد المبزغ، ومجلس المستشارين عبد الله القلال عن تسلمه الحكم "طبقًا لأحكام الفصل 56 من الدستور"، الذي يتناول تعذر على رئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة مؤقتة"، وأضاف وباعتبار تعذر على رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة مؤقتة، أتولى من الآن سلطات رئيس الجمهورية أدعو كافة أبناء الشعب من مختلف الحساسيات الفكرية والسياسية والفئات والجهات بالتحلي بالوحدة لتمكين بلادنا التي تعز علينا جميعًا من تخطي هذه الصعاب.

وقد غادر بن علي مطار تونس متوجهًا إلى ملطا بعدما أعلنت فرنسا أنها لا ترحب ببن علي، ثم قيل إنه توجه إلى إحدى بلدان الخليج العربي انتظارًا لقبول دولة ما لاستقباله، حتى

1- راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص97.

استقر به الحال في المملكة العربية السعودية.[1]

حيث ميز هذا الحادث بإبراز لرحلة جديدة للنظام السياسي التونسي في مجموعة من التطورات على مستوى هذا النظام.

المبحث الثاني: أداء النظام التونسي بعد الثورة

كانت الحركة الاحتجاجية التي انتشرت على الصعيد الوطني وأدت إلى إطاحة نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن على في 14 جانفي 2011، حيث دخلت تونس إثر هذا الحدث أي بعد انهيار السلطة السياسية إلى مرحلة انتقالية، وهذه الفترة فترة أزمات وخاصة على المستوى السياسي، في كيفية استقرار وتوازن سياسي بين المعادلة وهي القضاء على عادات وسلوكيات النظام السابق من جهة ومن جهة إجراءات الاصلاحات الحقيقة، حيث سنتطرق إلى أهم ما حدث في هذه المرحلة.

المطلب الاول: إعادة صياغة الدستور الجديد

خلال الأيام الأولى للثورة التونسية استعادت المسألة الدستورية كامل زحمها الشعبي وانتقلت إلى مركز اهتمام فئات تعارضيه، ولقد أثيرت مسألة الدستور عشية يوم 14 جانفي 2011 بمجرد رحيل الرئيس السابق تونس، حيث دخلت البلاد مباشرة في تنظيم انتقال السلطة بعد مغادرة رئيس الجمهورية لأرض الوطن عن طريق الآليات الدستورية وذلك بموجب ووفق أحكام الفصل 56 من الدستور.

1-**نفسالمرجعالسابق**، ص98.

وذلك بتولي منصب رئيس الجمهورية من طرف الوزير الأول محمد الغنوشي، وذلك برفقة مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، لتولي محمد الغنوشي رئاسة الجمهورية.[1]

وهذا ما جعل محل التشكيك والارتباك حول مآل السلطة حيث توزعت جهات النظر المتداولة داخل المجتمع التونسي بين رأيين اثنين، فالرأي الأول مفاده أن النظام الرئاسي يبقي دوما تحت دستوريته وممارسته خلال أكثر من نصف قرن، كان في أصل الانغلاق الذي عاشته الحياة التونسية، في حين يدافع الرأي الثاني عن عودته للنظام الرئاسي كلما تكونت أصوله في دستور 1959 مع نزع الطابع الغير المتوازن.[2]

فيتبين أن المجتمع التونسي بعد الثورة مباشرة أنه يتطلب تعديل جذري في الدستور الجديد الذي يهدف إلي وضع إنساني لنقل حقيقي للسلطة يتسم بالديمقراطية في طبيعته وتطبيقه كليهما[3]

كما يمكن حصر الانتقال الدستوري في تونس بعد الثورة وقبل دستور الجمهورية الثانية في ثلاث مراحل:

1 – مسعود الرمضاني وآخرون، **مرجع سابق**، ص25.

2-يورج فيدلي، **الإصلاح الدستوري التونسي واللامركزية**، مشرع مسودة الدستور الجمهورية التونسية، اكتوبر2012 جامعة تولين البلد، ص4

3-أمحمد مالكي وآخرون، **مرجع سابق**، ص393

المرحلة الاولى: آلية المراسيم(التشريعية)

يعد مرسوم 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات الضربة القاسية التي رفضت العمل بدستور جوان 1959 حين نفي في فصله الثاني علي الآتي: تحل بمقتضي هذاالمرسوم المجالس التالي:

- مجلس المستشارين.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- المجلس الدستوري.

ورغم القطع مع المؤسسات الدستورية المنصوص عليها في دستور جوان 1959 فقد تم الاعتماد علي الفصلين (57) و (28) لإسناد الوظيفة التشريعيةإلى رئيس الجمهورية المؤقت يمارسها بمقتضي المراسيم طما تم الإبقاء علي بقية المؤسسات الدستورية مثل المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبة والسلطات القضائية والجماعية المحلية، وكذلك الانتخابات الرئاسية وإعطاء كل الصلاحيات لرئيس الجمهورية المؤقت، والجدير بالذكر أنه تم خلال شهر فيفري 2011 القيام بقضية إدارية استعجالية لتجميد صرف المنح والامتيازات لأعضاء مجلس النواب والمستشارين، ويبدو التشابه كبير بين العمل بدستور جوان 1959 وبعد ثورة جانفي وبين الآثار التي حدثت عندما اندلعت أكبر انتفاضة شعبية عام 1865، إصدار أولدستور

في العالم العربي في البلاد، وكات الحركة الدستورية لاتزال في مرحلة الطفولة وعدم الثقة بالنفس.[1]

المرحلالثانية:الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسيوالانتقال الديمقراطي

تجمعت بين يدي رئيس الجمهورية المؤقت بموجب الفصل 57 من الدستور*. وقانون الطوارئ للسلطة التنفيذية من جهة القانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري 2011 للسلطة التشريعية من جهة أخرى، وكان المرسوم عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلق بإحداث هيئة عليا تعرض أمامها مشاريع المراسيم للتداول بشأنها قبل إصدارها من طرف رئيس الجمهورية المؤقت من أول الهيئات التي تم إقرارها لتملأ الفراغ التشريعي الذيأحدثه تعطل عمل مجلس النواب، فقد أمنت هذه الهيئة آليات الانتقال بالتصدي إلي إشكاليات المرحلة الانتقالية وملفاتها الحارقة ولقد صدرت في هذه الفترة مجموعة من المراسيم والمنظمة للحياة العامة ما بعد الثورة أهمها:

– المرسوم 87 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، المرسوم 88 المتعلق بتنظيم الجمعيات المؤرخين في 24سبتمبر 2011.

- المرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر والمرسوم 116 المتعلق بحريةالاتصال السمعي البصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة له المؤرخين في 2 نوفمبر 2011.

- المرسوم عدد35 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ماي 2011 والمتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي، والذي يمثل مضمون المرحلة الثالثة".[2]

*- الفصل 57 من القانون عدد 5 المؤرخ في 9 فيفري 2011، المتعلق بقانون الطوارئ للسلطة التنفيذية والتشريعية.

1 –مسعود الرمضاني وآخرون، **مرجع سابق**، ص29.

2 –**نفسالمرجعالسابق**، ص30.

المرحلة الثالثة: إنشاء المجلس الوطني التأسيسي والتحضير للدستور الجديد:

بمجرد انتخاب أعضائه باشر المجلس الوطني التأسيسي إعداد مشروع الدستور الجديد مثل أهم استحقاقيته وماهية وجوده، وتم اقتراح صيغة ممهدة اعتبرت المسودة الأولي لدستور الجمهورية التونسية في 12 أوت 2012، أي بعد تسعة أشهر من مباشرة انشغاله.

لكن مشروع دستور 12 أوت 2012 لم يحسم أغلب الخلافات وقدم أكثر من صيغة في خصوص دور رئيس الجمهورية وحدد اختصاصاته وغيرها من الخلافات.

كما تم في 13 فيفري2013 بتقديم مشروع جديد للدستور تضمن صيغة معادلة للبيان الثالث والرابع حول السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والعلاقة بينهما.

وبعد الانتهاء من أعمال اللجان تم اقتراح صيغة نهائية لمشروع الدستور بتاريخ 8 أفريل 2013، وتقرر عرضها على عدد من الخبراء في الاختصاص القانوني واللغوي بداية من 22 أفريل2013، وتم ضبط الصيغة النهائية من طرف الهيئة المشتركة للتأسيس والصياغة وأمسكل صفحاتها رئيس الهيئة والمقرر العام للدستور كما أجل إلي الجلسة العامة مطلع جوان 2013 و أصلح نافذ المفعول منذ 10 فيفري 2014.[1]

حيث أكد الدستور الجديد في أكثر من موقع، على أن تضمن الدولة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات ونفشي الفقر والبطالة وكما تبني الدستور مبدأ

1-**نفسالمرجعالسابق**، ص30.

التمييز لإيجابي بين المناطق، والإسهاب في تعديل الحريات العامة والخاصة، وتكريس حقوق المرأة، وتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات.[1]

المطلب الثاني: الانتخابات (المجلس التأسيسي2011، الانتخابات الرئاسية2014)

أ/ انتخابات المجلس التأسيسي 2011

عرف المشهد السياسي بتونس بعد الثورة من التعدد والتنوع، وتجلى ذلك على نحو خاص أثناء انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23 اكتوبر 2011، تنافست خلالها 1500 قائمة حزبية ومستقلة ضمت ما يقارب 10الاف و500 مترشح، يمثلون 100 حزب سياسي تنافسوا على 217 مقعد في المجلس.

وساهمت الانتخابات في انتاج خريطة سياسية جديدة من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية ادارة المرحلة الانتقالية.[2]

1- عز الدين السعيدي، **ما الجديد في الدستور التونسي؟**،07- 02 - 2014، تاريخ التصفح 12 - 03 - 2018:

https://raseef 22.com/politics/2014/02/07

2 - أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب نحو التوافق**، عدد6، الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014، ص2.

نتائج انتخابات المجلس التأسيسي

نتائج حسب الانتماء الحزبي

الرقم	الانتماء الحزبي	عدد النواب	النسبة المئوية
1	حزب حركة النهضة	89	%41
2	المؤتمر من أجل الجمهورية	92	%13
3	العريضة الشعبية	62	%12
4	حرية التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات	20	%9
5	الحزب الديمقراطي التقدمي	16	%8
6	حزب المبادرة	5	%2
7	القطب الديمقراطي الحداثي	5	%2
8	افاق تونس	4	%2
9	حزب العمال الشيوعي التونسي–البديل الثوري–	3	%2
10	حركة الشعب	2	%1
11	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2	%1
12	الحزب الليبرالي المغاربي	1	الأحزاب والقوائم المتحصلة على مقعد واحد 16 حزبا وتشكل 7 %
13	حزب العدالة والمساواة	1	
14	حزب النضال التقدمي	1	
15	الحزب الدستوري الجديد	1	
16	حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي	1	
17	حزب الأمة الثقافي الوحدوي	1	
18	الاتحاد الوطني الحر	1	
19	حركة الوطنيون الديمقراطيون	1	
20	القائمة المستقلة النضال الاجتماعي	1	
21	ا القائمة المستقلة الامل	1	
22	القائمة المستقلة صوت المستقبل	1	

23	القائمة المستقلة الوفاء	1	
24	القائمة المستقلة المستقبل	1	
25	القائمة المستقلة من أجل جبهة وطنية	1	
26	القائمة المستقلة العدالة	1	
27	القائمة المستقلة الوفاء للشهداء	1	
المجموع		217	%100

المصدر: الهيئة الجمهورية، المجلس التأسيسي.

فأما نتائج الانتخابات حسب الجنس لأعضاء المجلس على النحو الآتي:

الانتخابات حسب الجنس لأعضاء المجلس التأسيسي

الرقم	الجنس	عدد النواب	النسبة المئوية
01	رجل	160	%74
02	امرأة	57	%26

المصدر: الهيئة الجمهورية، المجلس التأسيسي.

وتعد النتائج الانتخابية التشريعية، بالغة الأهمية، كما أن إجراء الانتخابات هذه ليس لها أهمية خاصة في ضل الاستقطاب الذي يبن القوى والجبهات السياسي.

ونميز في هذا السياق بين أربع جبهات سياسية هي:

الترويكا:* نعني بالترويكا الإتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس من 16 ديسمبر 2011،وتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الاسلامية الذي فاز ب 89 مقعدا وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية على 29 مقعد وحزب التكتل من أجل العمل والحريات الحاصلعلى 20 مقعدا.

وشكل هذا التحالف الجامع بين إسلاميين وعلمانييينبجموع 138 مقعدا في المجلس التأسيسي بثقة 154 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية.

الجبهة الليبيرالية: اتخذت عدة أحزاب علمانية ليبيرالية موقعا معارضا من حكومة الترويكا مباشرة إثر توليها مهماتها في ديسمبر 2011، واعتبرت أنه غير معنية بالتحالف معها أو بالمشاركة حكومة واحدة وطنية.

الجبهة اليسارية اللبرالية: يتكون هذا القطب السياسي المعارض عدد من الأحزاب اليسارية والقومية الراديكالية التي لا تحظى بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيسي ولا تحظى بعمق شعبي كبير.

***الترويكا:** مصطلح سياسي بدأ يروج في تونس عقب الانتخابات 23 أكتوبر 2011 التأسيسية، وهو يعني اتفاق ثلاثة احزاب فائزة بالأغلبية معينة من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي على تشكيل حكم ثلاثي الرئاسات يكفل اقتسام السلطة بينها بما يضمن فارق المقاعد بينها حسب ترتيب نتائج الانتخابات، فحركة النهضة الفائزة في المرتبة الاولى (89نائبا) تتولى رئاسة الحكومة والمؤتمر من أجل الجمهورية بعدها (29نائبا) له رئاسة الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات (20نائبا) نصيبه رئاسة مجلس التأسيسي.

جبهة الإنقاذ الوطني: أعلن عن تأسيسها في 26 جويلية 2013 وذلك إثر الاغتيال عظوا المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي محمد إبراهيمي في 20جويلية 2013

وتكونت الجبهة من عدد الأحزاب السياسية المعارضة، وفي صدارتها نداء تونس والجبهة الاشتراكية وعدد من الأحزاب الاشتراكية واللبرالية.[1]

كما يمكن رصد هده الاحداث التي شهدها المجلس التأسيسي في تونس من 2011 حتى اليوم على النحو التالي:

تشكيل سبع حكومات:

- حكومة الغنوشي الأولى: من17 جانفي 2011 حتى 27 جانفي 2011، وهي حكومة تشكلت من حزب التجمع الدستوري، ومستقلين، والحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد.
- حكومة الغنوشي الثانية، من 27 جانفي حتى 27 فيقري 2011، تكونت من مستقلين، والحزب الديمقراطي التقدمي، وحركة التجديد.
- حكومة الباجي قايد السبسي: من 7 مارس حتى ديسمبر 2011، تكونت من مستقلين.
- حكومة حمادي الجبالي: من 22 ديسمبر 2011 حتى 13 ماي 2013، وهي حكومة بين حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، ومستقلين.

1 –**نفسالمرجعالسابق**، ص3.

- حكومة علي العريضي: من 13 مارس 2013 حتى 26 جانفي 2015، وهي حكومة تكنو قراطيه، تكونت من مستقلين.
- حكومة الحبيب الصيد: عملت من 6 فبفري 2015 حتى اليوم، تكونت إثر الانتخابات التشريعية التي جرت في 2014، تتمحورحول ثلاث أحزاب: حركة نداء تونس، والنهضة(الاسلامية)، والاتحاد الوطني الحر.[1]

ب/ الانتخابات الرئاسية:

تعد الانتخابات الرئاسية هي الانتخابات العاشرة للبلاد التونسية التي عقدت في 23نوفمبر 2014، وتعد هذه الانتخابات بمثابة الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام زين بن علي، ولذلك نستحضر في البداية لأهم مراحل التي تداول فيها نظام الحكم الرئاسي في تونس والتي تداولها ثلاث رؤساء من فترة ما بعد الثورة الى يومنا هذا على النحو الاتي:

-بعد تولي الوزير الأول محمد الغنوشي الرئاسة ليوم واحد في 14جانفي 2011حتى اليوم الثاني، تمإعلان فؤاد المبزغ رئيسًا لتونس، عملًا بأحكام الدستور السائد آنذاك.

- المنصف المرزوقي أصبح رئيسًا للبلاد من أعضاء المجلس التأسيسي من 13ديسمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2014.

- الباجي قايد السبسي نجح في الانتخابات الرئاسية بنسبة 55.68%:وتولي المنصب من تاريخ 31 ديسمبر 2014 حتى اليوم.[2]

---

1 - **تونس بعد ثورة 2011....3رؤساء و7حكومات وإرهاب قاتل**.2016/1/14،تاريخ التصفح 28 - 04 - 2018. https://arabi21.com/story/881679

2 - **نفسالمرجعالسابق**.

فشكلت انتخابات لسنة 2014 أول انتخابات رئاسيات بعد إقرار دستور 2014 الجديد من قبل المجلس التأسيسي.حيث شارك في هذه الانتخابات الرئاسية 27 مترشحًا من مختلف الاطياف الاحزاب السياسية وأبرزها الباجي قائد السبسي وهو مرشح حركة نداء تونس والمنصف المرزوقي في قائمة مستقلة، وحمة الهمامي عن تحالف الشعبية.

قد فاز في هذه الانتخابات مرشح حزب نداء تونس قايد السبسي في المرحلة الثانية التي دارت بينه وبين المنتهي ولايته المنصف المرزوقي، بعد أن أخفق في تحقيق نسبة أصوات تفوق 50%في المرحلة الاولى.[1]

أبرز نتائج المرحلة الاولى:

	الفرد	من المسجلين	من الناخبين%
المسجلين	5308354	%100	
الناخبين	3339666	62.91%	%100%
الأصواتالصحيحة للمرشحين	2267569		97.84%
الأوراق الملغاة	50088		1.50%
الأوراق البيضاء	22009		0.66%
الامتناع عن الأصوات	1968683	37.09%	

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

1 – منير حرز الله ، **الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011**، مذكرة ماستر(جامعة بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015) ص60.

إن الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية ميزها نسب المشاركة أقل بالمقارنة مع المسجلين 5.3 مليون تونسي، أما الدورة الثانية المفرزة في 21 ديسمبر فكان التنافس بين الرئيس المنتهي ولايته المنصف المرزوقي و الباجي قايد السبسي، انتهت بفوز الباجي قايد السبسي بـ 1.7 مليون صوت مقابل 1.3 مليون صوت للمرشح المنصف المرزوقي، وتضع هذه النتائج الممخضة عن أول انتخابات رئاسية حرة بالاقتراع المباشر تشهدها البلاد لفترة انتقالية امتدت لنحو أربع سنوات، عرفت خلالها تونس تقلبات واضطرابات على كافة الاصعدة إثر الحراك الشعبي، والانتفاضات التي هز أوصال البلاد في جانفي 2011 ورسمت جدار فاصلبين حقبة التونسي بورقيبة 1957-1987 و الرئيس بن علي 1987-2011 وهي حقبة أوضحت تعرف الآن "بالجمهورية الأولي".

وقد استكملت بدلك تونس ببناء المؤسسات السياسية الشرعية نهاية بمؤسسة الرئاسة وقبلها الدستور والمؤسسة التشريعية، وينتظر التونسيين الأفعال مما يؤسس بداية المشاريع التنموية التي تهم الشريحة الأعظم من المجتمع التونسي الذي عان من الفقر والبطالة والحرمان والاضطهاد وهذه أبرز الملفات التي سيوجهها الرئيس القايد السبسي.[1]

المطلب الثالث: التوافق السياسي (ديسمبر2013)

لقد اجتازت الثورة التونسية مرحلة الخطر بقدر من السلاسة ودخلت مرحلة التوافق الوطني بعيدا عن الفوضى والاضطرابات الشاملة، واستطاعت النخبة السياسية التونسية التوافق فيما بينها على مرحلة الانتقال الديمقراطي فهو ما أنتج انتخابات حرة ونزيهة أفرزت حكومة

1 –**نفسالمرجعالسابق**، ص61

ائتلاف وطني يتكون من أحزاب الاغلبية (حركة النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات).[1]

وكذلك مكن الرباعي الراعي للحوار، أن تعدي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، وعمادة المحامين، والرابطة التونسي للدفاع عن حقوق الإنسان من تجمع الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض واحدة وانخراط الرباعي في إدارة مشاورات ماراثونية عسيرة بين واحد وعشرين حزبا بين منتمين إلى الترويكا الحاكمة ومنتمين إلى المعارضة.[2]

وخلافا لما كانت تقوم عليهشرعية النظام السابق، فإن شرعية الحكومة الجديدة في تونس مستمدة من الاختيار الشعبي العام الذي ترجمته انتخابات 23 اكتوبر 2012، ومن سياسة التوافق التيبنيعليها مؤسسات النظام السياسي الجديد بمراكزه الثلاث: المجلس التأسيسي رئاسة الدولة، رئاسة الحكومة، وبعد شهرين ونصف من انطلاق الحوار الوطني في 5 أكتوبر 2013 وما كان من ثغرات وتجاذبات سياسية أعلنت المركزية النقابية بزعامة حسين العباسي يوم السبت 14 ديسمبر 2013، عن إيقاف الرباعي للحوار وعدد من الأحزاب علي خريطة طريقة للانتهاء من بناء المؤسسات السياسية ومن أهمها:

-استكمال أعمال المجلس التأسيسي.

---

1 – سيدي احمد ولد احمد سالم، **تونس ما بعد الثورة. تحديات الداخل والخارج**، 11 – 03 – 2012 تاريخ التصفح 4 – 4–2015:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/03/201235104413781588.htm

2 – أنور الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص 20

-اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

- إصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان.

- تحديد المواعيد الانتخابية بمدة لا تتجاوز أسبوعان.

- التصديق على الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربع أسابيع بالاستعانة باللجنة المختصة وخبراء.

- تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة.[1]

ومما ساعد تونس على هذا الانتقال السلس، وجود نظام إداري راسخ تمكن من تحقيق التواصل في سير مؤسسات الدولة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين في أصعب الظروف إذ من المعروف أن الثورات عندما تندلع في الكثير من البلدان بينها والنظام وتنهار معه كل الأوضاع الإدارية والمؤسسات الخدماتية.[2]

1 – منير حرز الله،**مرجع سابق**، ص54.

2 – سيدي احمد ولد احمد سالم، **مرجع سابق.**

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نستنتج أن عملية الإصلاح السياسي التي أعقبت الثورة التونسية كانت صعبة واتبعت خطوات واجراءات تدريجية بداية من المجلس التأسيسي الذي قاد الدولة التونسية مرورا بالأزمات السياسية الناجمة عن الاغتيالات السياسية التي حصلت في ظل حكومة الترويكا نتيجة للاختلافات الإيديولوجية بين الأحزاب السياسية المعارضة وتلك المتواجدة في السلطة، وعلى اعتبار أن الإصلاح السياسي مرتبطا بعملية الاستقرار السياسي وجامعا لكل الفواعل السياسية الرسمية وغير الرسمية كان من لازما على الأحزاب السياسية في تونس أن تتجاوز هاجس الانغلاق داخل الإيديولوجية، وتتجه صوب الأفق الرحب للتعددية والتوافق. وهو الأمر الذي جسدته عملية التوافق على حكومة جديدة بين الفرقاء السياسيين وهي الحكومة التي أوكلت لها مهمة إدارة البلاد في المرحلة المتبقية من عملية الانتقال الديمقراطي، وتهيئة المناخ السياسي والاجتماعي الرئاسية 2014 لذلك، وتجسد أيضا في التوافق على دستور جديد في واجراء الانتخابات التشريعية وكلك وينتظر أن تكون هذه المرحلة مهمة في مسار تونس الانتقالي وبداية جديدة لإنعاش الاقتصاد وبسط الأمنفي إطار تطبيق القانون وتفعيل المؤسساتالدستورية، وإعادة هيبة الدولة.

الفصل الثالث

تمهيد:

على الرغم من أهمية المبادرة التي قام بها النظام السياسي التونسي في عديد من المبادرات كالإصلاح الدستوري والانتخابات التشريعية لسنة 2011 ولانتخابات الرئاسية لسنة 2014 الحوار السياسي، في ظل الأوضاع المزرية التي خلفها النظام السابق وخلفتها الثورة، فتبقى تونس توجه المزيد من الصعوبات والمشاكل سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بتقليب النظر في المشهد التونسي تجاه أهم التحديات والانعكاسات الداخلية الذي تتبلور في مشكلة الوضع الأمني والمعيقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأما خارجيا سنتطرق إلى أهم المواقف الإقليمية والدولية تجاه الانتقال التي شهدته تونس، وسنسلط الضوء على الجزائر نتيجة للتقارب الجغرافي والعلاقات التاريخية المشتركة بين تونس والجزائر، ودليا سنتمحور حول الغريم الاتحاد الأوربي، التي تربطها مجموعة من الروابط السياسية والاقتصادية، وكما سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى مجموعة من الأفاق المستقبلية لتونس بعد الثورة الشعبية والتغيير التي طرأ عليها.

المبحث الاول: الانعكاسات والتحدياتالداخلية والخارجية بعد الثورة

عاش المشهد السياسي في تونس خلال الفترة الماضية تقلبات انقسامات وتجاذبات سياسية على الصعيد الداخلي والخارجي.

المطلب الأول:على الصعيد الداخلي

أ/ تدهور الوضع السياسي:

شهد النظام السياسي بعد الثورة على المستوى النظام السياسي الى مجموعة من الانعكاسات والانتكاسات نبرز أهمها:

الانتكاسةالأولى:كانتبتعيينرئيسبرلمانبنعليفؤادالمبزعفيمنصبرئيسالدولة،ليلةسقوطزينالعابدينبنعليو هروبهمنقصرقرطاجنحوالمملكةالعربيةالسعودية،وتعييناالوزيرالأوللحكومةبنعليرئيساللوزراء،فيمرةأو لىوثانية،وأعقبهااستدعاءالباجيقائدالسبسيمنالأرشيفوتكليفهبتشكيلحكومةجديدة،فيمحاولةمنبقاياالن ظاماالتفافعلىمطالبالشعبالتونسيالذيبقيفيالساحاتيناديبمجلستأسيسييؤسّسمنخلالهجمهوريتهالثانيةال تيتقومعلىمبادئالديمقراطيةوالتعددية.

الانتكاسةالثانية:كانتيومانقساماالشعاراتفياعتصاماالقصبة2 (أمامقصرالحكومة)،وبدايةتفكّكهيئة

18

أكتوبرللحقوقوالحرياتالتيشَكّلتفيوقتماتجربةفريدةللعملاالسياسيالمنسّقومخبراللحواربينالقوىالسياسيةالم ختلفةفيوجهنظامالديكتاتوربنعلي،وتدعمهذاالانقساميومفازتحركةالنهضةبأغلبيةمقاعدالمجلسالتأس يسيفيال 23 منشهرأكتوبر

2011،ورفضرفقاءالأمسالانضمامإلىحكومتهاالائتلافيةرغمتعدّدالدعواتإلىذلك،واختيارهمالمعارضة يومكانعلىالجميعالاصطفافجنباإلىجنبفيوجهالنظامالسابقللتأسيسللجمهوريةالثانيةخدمةلتونس[1].

الانتكاسةالثالثةوالأبرز:كانتيومالسادسمنفبراير

2013،يومقتلالسياسياليساريشكريبلعيدأمامممنزلهمنقِبلمجهولينفيحادثةوُصِفتبأنها "أولعمليةاغتيالسياسي" داخلتونسمنذاستقلالهافرنسا، حيث أفرزت عنها مجموعة من الاحتجاجات عقب اغتيال شكريبلعيدفمثّلفاجعةكبيرةلتونس،دخلتالبلادعلىإثره فيفوضىوانفلاتأمنيوعرفتخلالهاتونستجاذباتسياسيةكبيرةبينالائتلافالحكوميوأنصارهمنجهةوالمعارضةوأنصارهامنجهة أخرى.

الانتكاسةالرابعة:كانتيومال 25 منشهريوليو 2013،يوماغتيلالنائبفيالمجلسالتأسيسي،المعارضالقومي محمدالبراهيم،أمامممنزله،لتعلنبعدهامجموعةمنالأحزابالسياسيةومكوناتالمجتمعالمدنيفيتونستأسيسجبهةالإنقاذالوطنيللانقلابعلىالشرعيةوإسقاطالحكومةوحلالمجلسالوطنيالتأسيسيوالقيامبانتخاباتجديدة.

الانتكاسةالخامسة:كانتيومالسادسوالعشرينمنشهرأبريل 2014،حيثأسقطنوابالمجلسالتأسيسيالفصل 167 منمشروعقانونالانتخاباتالذيستنظموفقهالانتخاباتالبرلمانيةوالرئاسيةالقادمة،والذييِنصّعلىأنه "لايمكنأنيترشحلانتخاباتمجلسالشعبكلمنتحملمسؤوليةصلبالحكومةفيعهدالرئيسبنعليباستثناءمنلمينت

1- عائدعميرة، **هليتواصل لانتقالالديمقراطيفيتونسرغمالعثرات؟**، 14-9-2015 يوم التصفح 17 -04-2018. https://www.noonpost.org/content/19842

ممنأعضائهاإلىالتجمعالدستوريالمنحل"،مشروعقانونكانالهدفمنهمنعمنتسبينظامالرئيسالتونسيالسا بقزينالعابدينبنعليمنالمشاركةفيالانتخاباتوفيالحياةالسياسيةلتونسبعدالثورة.[1]

فمن بين بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا كلها، أحرزت تونس التقدم الأكبر باتجاه عملية انتقالية لإصلاح سياسي، أجرت انتخابات قومية رئيسية لمرتين، حيث حظيت في الحالتين على حد سواء بتقدير كبير من قبل المراقبين الدوليين. في العام 2014، تنازلت الحكومة الائتلافية الانتقالية بقيادة حزب النهضة الاسلامية عن السلطة لائتلاف بقيادة علمانية تحت راية نداء تونس، وهو تغيير وضع البلاد على مسار أقوي نحو ترسيخ الاصلاح السياسي أقرت تونس أيضا دستورا جديدا بالإجماع في يناير/ كانون الثاني 2015 بعد نقاش مطول بين الاسلاميين والعلمانيين، وهو انجاز كان ممكنا بفضل القيادة الجريئة للشخصيتين الرئيسيتين من كل جانب وهما راشد الغنوشي من حزب النهضة وقائد السبسي من نداء تونس (وهو رئيس تونس حاليا). أصبحت تونس أقوي حاليا مع دستور يحظى بدعم قومي واسع.[2]

على الرغم من ذلك ثمة تحديات أهمها:

لايزال نظام الأحزاب في مهده ويعتمد على الشخصيات الرئيسية وسياسة الهوية أكثر مما يعتمد على منصات سياسية واضحة وملموسة، ليس أي من الحزبين موحدان فعلى سبيل

1- **نفسالمرجعالسابق.**

2 – كريس تشيفيس وآخرون، **ديناميكيات السياسات الخاصة الإقليمية وتداعياتها**، وثيقة عن منتدى التبصر المتوسطي RAND للبحث والتطوير، ب ب ن، 2017، ص6.

المثال يجمع نداء تونس نخب رجال الأعمال العلمانيين التقليديين في تحالف غير مرجع يساريين علمانيين،فعان الكثير من الاستقالات على أساس كيفية حكم الحزب والخلافة بعد السبسي،إذ يعتبر حزب النهضة أكثر اتحادا باعتباره حزب غير الموالين في السابق، ولكنه شهد بدوره اضطرابات بشأن إدارته وقيادته قد تطرح مثل هذه الانقسامات خطرا بالنسبة لاستقرار تونس السياسي في المستقبل في حال ألت في مأزق وخلل وظيفي على مستوى مؤسسات تونس السياسية وبالأخص البرلمان.

بالإضافة إلى ذلك يطرح الدور الرئيسي الذي أدته قيادة الحزب في إدارة المصاعب ضمن النظام السياسي سؤالا حول ما سيكون بالبلد عليه بمجرد أن تصبح هذه الشخصيات غير موجودة على الساحة، نجح السبسي والغنوشي في حشد الدعم لسياساتها المعتدلة بفضل اعتبارهما الشخصين، فإن كانا سيرحلان عن الساحة أو سيفقدان سمعتهما بين أنصارهما، قد يظهر شكل أكثر شكاسة من الشعوبية علي وجه الخصوص في حال سيطرة متطرفون على حزب النهضةوبالأخص بدعم من أنصار الشريعة أو مجموعات أخري مع الجهاديين في تونس وقد يجعل ذلك السياسة أكثر شكاسة ويحول البلد ضد الغرب، ما يعقد الجهود الآيلة إلي دعم الاصلاح السياسي التونسي.[1]

ب/ تدهور الوضع الأمني:

يظل الحدث المهم في تطورات المشهد الساسي التونسي يتمثل في بداية انتهاج سياسة وطنية لمحاربة الارهاب وذلك من خلال التعرض لتهديدات أمنية داخل البلاد، حيث تبينت

1- **نفسالمرجعالسابق**، ص7.

الحصيلة التونسية للعمليات الارهابية المختلفة التي نفذتها العناصر المرتبطة بتنظيم أنصار الشريعة سنة 2013، بحسب الارقام الرسمية التونسية إلي اغتيال الشهيدين المعارضين شكري بلعيد و محمد البراهيمي، اضافة الي استشهاد 20 عنصر أمنيا وعسكريا، وكذلك اصابة أعداد أخرى من أعوان الأمن العسكريين بسبب انفجارات الألغام وهي اصابات صابت أرجل الأمنيين وصابت المدرعات العسكرية، في المقابل إلقاء القبض بحسب المصادر نفسها حوالي 885 ارهابيا وبصفته 20 عنصر منهم، وفي سياق منفصل بطرق الوزير التونسي إلي الحصيلة الامنية لوزارة الداخلية، موضحا أنه تم احباط سفر أكثر من ثمانية آلاف شخص نحو سوريا كما تم القبض علي 190 شخص من قبل وحدات الأمن الداخلي و293 من قبل الحرص الوطني من الضائعين في شبكات الارسال الي سوريا[1].

ثم بدأت مظاهرات العنف السياسي تنتشر في تونس، لاسيما من جانب السلفيين الجهادين، اضافة الي العنف التي تمارسه الجماعات السلفية للجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة في البلاد والمغرب الاسلامي، هناك العنف السياسي التي تمارسه ميليشيات حركة النهضة الاسلامية الملقبة برابطة حماية الثورة، القائمة علي محاولات الاستفزاز المتكرر والتحريض علي الكراهية واللجوء الي استخدام العنف السياسي الممنهج والمنظم وفق مخطط سياسي مدعوم من حركة النهضة، تستهدف ارهاب وتخريط أحزاب المعرضة والنقابات التونسية

2 – توفيق المدني، **تطورات المشهد السياسي في تونس**،عدد 137، بيروت، تصدر عن جمعية العلماء المسلمين، 2014.

الوزارية في البلاد، وقوي المجتمع المدني الحية، والدفع بالمسار الانتقالي إلي مربع العنف السياسي.[1]

وهذا ما أدى إلى من خلق العديد من المشاكل الاخرى والأزمات وخاصة على المستوى الاقتصادي.

ج/ تدهور الوضع الاقتصادي:

تواجه تونس تحديات اقتصادية قد تفوض توحيدها السياسي، حيث كانتالمطالبة بفرصة اقتصادية أكبر مركزية في ثورة العام 2011 في تونس، غير أن الحرمان الاقتصادي يبقي قويا، وبالأخص في المناطق الداخلية، يبلغ معدل البطالة 15 في المئة، ولم تقم الحكومة بإصلاح أنظمة بن علي الواسعة النطاق، والفساد المتفشي، يعما صندوق النقد الدولي ومؤسسات دولية أخري مع تونس على إصلاحات اقتصادية، ولكن هذه الاصلاحات صعبة وستتطلب الإدارة السياسية والقدرة على البدء بالتعامل مع المصالح الراسخة علىغرار نخب الأعمال والنقابات العمالية. لايزال الركود الاقتصادي المستمر يشكل تهديدا لاستقرار تونس الأوسع، بالفعل صوت البرلمان لعزل حكومة واسعة في أوت 2016 بسبب عدم ملائمتها لمواجهة هذه القضايا، أقرت الحكومة الجديدة قانون استثمار مهم في سبتمبر واستضافت مؤتمرا رئيسيا للجهات المانحة في نوفمبر، نتج عنه 8 مليار دولار أمريكي من المعونة وتعهدات بمنح القروض علي مدي السنوات الأربعة القادمة (أمارا2016).[2]

1- **نفسالمرجعالسابق.**

2- كريس تشيفيس وآخرون، **مرجع سابق**، ص7.

حيث اعتبر اقتصاد السياحة في تونس مهددا بالفوضى التي تعم ليبيا المجاورة ومشكلة الراديكالية الخاصة بتونس. شهدت تونس ثلاث هجمات رئيسية في العام 2015 جرى اثنان منهما على وجهتين سياحيتين هما متحف باردو في تونس العاصمة ومنتجع شاطئ في سوسة واعتبارا من فيفري 2016، كان ما يقدر بنحو 6000-7000 تونسي يقاتلون أو يتدربون مع الدولة الاسلامية في العراق والشام في سوريا والعراق وليبيا وأماكن أخري عبر المنطقة تروفيموف، مما لا شك أن العائدين سيشكلون تهديدا غير مسبوق سيتعين على الأجهزة الأمنية التونسية المرهقة مواجهته، وبالإضافة إلى ذلك تحارب تونس منذ وقت طويل للتصدي للهجمات المرتبطة بتنظيم القاعدة في غرب البلد.[1]

إذ تمر تونس بمرحلة انتقالية تقترن في الوقت نفسه بنجاحات ومكاسب من جهة أخري وبمخاطر وصعوبات من جهة أخري، ومن أبرز هذه المخاطر هي المخاطر الاقتصادية ومن أهم المؤشرات الاقتصادية أن تونس سجلت تراجعا كبيرا وغير مسبوق في قيمة الدينار الذي فقد أكثر من 40 في المئة من قيمته مقارنة بسنة 2014، كما تسبب ارتفاع نسبة الدين الخارجي والعجز التجاري في تدهور الأوضاع الاقتصادية ويتخوف الجميع من استفحال الصعوبات المالية والاقتصادية سنة 2018.[2]

1- **نفسالمرجعالسابق.**

1 - الياس الفخاخ، **5 رهانات أما تونس**، 30-12-2017، يوم التصفح 22-03- 2018

https://aawsat.com/home/article/1127721/5-

أما بالنسبة للبطالة فسجلت ارتفاع في المناطق الداخلية التي هي فقيرة أصلا وفي سنة 2012 بلغت نسبة البطالة 26.1 % في الجنوب الشرقي، و25.3% في الجنوب الغربي و23.1% في الوسط الغربي 56.7% في الشمال الغربي و 12.4% في الوسط الشرقي حيث كانت نسبة البطالة تقدر ب: 19.85% علي الصعيد الوطني سنة 2012، في حين كانت نسبة الفقر التي تساوي 24.7%.

حيث انخفض الاقتصاد التونسي عام 2011 إلي(2-%) وفي نهاية العام 2015 وصل معدل الشمولي (0.5-%) كما تراجع عدد السياح الأجانب الوافدين علي تونس ب 31.5% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2010، قبل اندلاع الثورة التونسية وفق بيانات رسمية، أما نسبة الدين العام لسنة 2010 فكانت 40.3% من إجمالي الناتج المحلي لترتفع إلى 52.7% في عام 2015 وفق احصائيات لوزارة المالية التونسية وتبين الاحصائيات أن نسبة الدين الخارجي ارتفعت من 60.6% إجمالي الدخل الوطني عام 2010 لتصل إلى61.9% في عام 2015، ومن جهة أخرى شهدت الاستثمارات الاجنبية تراجعا حيث بلغت 1208.3 في عام 2010 مقابل 1012.4 مليون دولار في 11 شهرا الأولي من سنة 2015 حسب إحصائيات الوكالة للنهوض بالاستثمار الخارجي، وعلي صعيد توفير فرص العمل فقد وصلت البطالة ارتفاعها خلال الأعوام الخمسة السابقة، فقد بلغت في 2010 نحو 13% لترتفع في 2015 إلى 15.5%.[1]

1 - بثينة قربيع، جورجيا ديباولي، **مرجع سابق**.

ومع ذلك فإن نسبة هامة من المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي تعاني منها تونس مرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الاتفاقية وما ترتب عن إزالة الحواجز الديوانية من تفاقم للعجز التجاري وخسائر فادحة في موارد الدولة، مما دفعها للجوء إلى التداين الخارجي الذي يرتفع بعد الثورة إلى مستويات خطيرة، مما أدى خضوع تونس مجددا إلي القروض المشترطة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي.[1]

د/ الخطاب الاعلامي التحريضي: شهدت تونس عقب الثورة حالة من الانفلات الاعلاميفتعددت وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، واتسع مجال حرية التفكير والتعبير اتساعا غير مسبوق غير أن عدم وجود قانون منظم للقطاع الاعلامي ساهم في نشأة كتابات موغلة في التعصب مروجة لمنطق الاقصاء والتخوين، وجاء في تقرير أعدته المجموعة العربية لرصد الاعلام وجمعيتان تونسيتان هما: المجلس الوطني للحريات بتونس وشبكة تحالف من أجل نساء تونس، أن الاعلام التونسي بات يضطلع بدور التحريض وتنمية مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف أطياف الشعب التونسي وورد في التقرير أيضا أن القنوات التلفازية والاذاعية تحولت إلى أبواق حزبية تروج خطابا مشتملا علي التخوين والتكفير والقذف.

وأخيرا التقرير بأن الصحف الناطقة باللغة العربية نشرت 90%من خطابات الكراهية في حين اكتفت مثيلتها الناطقة بالفرنسية بالنسبة المتبقية. واشتمل على نحو 13%من هذه الخطابات دعوات ضمنية، أو صريحة، وأشار التقرير إلى أن أكثر من 58%من المادة التي

2–تونس بعد ثورة 2011 ...3 رؤساء و7 حكومات، **مرجع سابق**.

تضمنت خطابات الكراهية تعلقت على نحو مباشر، أوغير مباشر، بمحوري الأحزاب والدين وبذلك ساهم الخطاب الإعلامي التحريضي في تغذية أسباب الاحتقان الاجتماعي والعنف السياسي.[1]

وهذا ما جعل لتونس زيادة على التأزم داخليا إلى التأزم خارجيا.

المطلب الثاني:على الصعيد الإقليمي

موقف الجزائر من التجربة الاصلاحيةفي تونس.: من الثابت تاريخيا أن العلاقات الجزائرية التونسية علاقة وطيدة، حيث تم توقيع عدد من اتفاقيات. التعاون المشترك في أعقاب استقلال الدولتين من الاستعمار، ومن الواضح أن تلك العلاقات قد تأثرت بعض الشيء نتيجة لاندلاع ثورة الياسمين في تونس في 17 ديسمبر 2010 ولا شك أن التراجع فيالعلاقات، انما يعزي الخبرة الجزائرية التي عان منها الجزائريين 1992، وكذلك من تمدد النموذج الثوري التونسي في البلاد والإطاحة بحكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.[2]

الموقف الجزائري من الثورة التونسية:

إن الموقف الجزائري من الثوة التونسية كان غير واضح المعالم حيث لم تتخذ الدولة الجزائرية أي ردة فعل توحي برفض أو تأييد ما يحدث في تونس، واكتفت بالتأكيد على أن ما يحدث في تونس شأن داخلي يجب احترامه.

1- أنور الجمعاوي،**مرجع سابق**. ص15.

1- إبراهيم منشاوي، **توجه حذر: موقف الجزائر من تطورات الأحداث في تونس**،8 – 4 – 2015، يوم التصفح 30- 03 – 2018:

http://www.acrseg.org/36851

وذلك تخوفا من تصدير نموذج الثورة الذي كان من أجد الأمور الذي يؤرق الدولة الجزائرية خاصة في ظل التقارب الجغرافي بين الدولتين.

تخوف الجزائر من وصول الإسلاميين إلى السلطة: تخوفت الجزائر في البداية من الوصول الاسلامي إلى السلطة وذلك للاعتبارات السابقة، ولكنه نتيجة للتحديات الاقليمية التي كانت تواجه الدولتين وخاصة في ظل حالة الفراغ الامني الشديدة في الدولة الليبية.

فقامت الجزائر بالتنسيق مع حكومة الترويكا التونسية التي كانت تضم حزب النهضة واستمر ذلك حتى وصول حزب نداء تونس للسلطة وتراجع الاسلاميين وذلك على الرغم من وجود بعض التجاذبات بين الدولتين في أعقاب اغتيال بلعيد ومحمد الابراهيمي نتيجة لاهتمام بعض القوي التونسية للجزائر بالضلوع في تدهور الوضع الأمني في تونس.

وقدتبادلالسبسيوالغنوشيالزياراتللجزائر،كانالهدفمنهاهو قياماالجزائربدورالوساطةبينالفرقاءالسياسييننف يتونس،وهومادفعالسفيرالجزائريفيتونسوقتهاعبدالقادرحجاب،إلىعقدجملةمناللقاءاتمعرؤساءأحزابسيا سيةتونسيةمنأجلتفعيلالحواروكذلكتقريبوجهاتالنظربينمختلفالأطيافالسياسيةهناك.

كلذلككانمنأجلإعادةتفعيلالدورالإقليميالجزائري،ولكنهذاالتوجهكانفي

مواجهةالعديدمنالتحدياتعلىرأسهاالشيخوخةالتيتعانيمنهاالنخبةالحاكمةالجزائرية،وكذلكضعفالتماسك الداخليفيالجزائرنتيجةلتحينا لإسلامييناالفرصةللمطالبةبإصلاحاتحقيقيةفيالبلاد[1].

الحاجةإلىالتنسيقالمشتركمنأجلمواجهةالتحدياتالإقليميةوخاصةفيظلالترديالأمنيالواضحفيالحالة الليبية:

1-نفس المرجع السابق.

وقدظهرتبوادرهذاالتنسيقعقبقياماالثورةالتونسيةمباشرةنتيجةلحالةعدمالاستقرارالسياسيفيتونسووقوعبعضعملياتالعنفهناك،وقدازدادهذاالتنسيقلاحقًابسببتدهورالأوضاعالأمنيةعلىالحدودالجزائريةالتونسية ،والتيتبلغنحوألفكيلومتر ،منأجلالاستفادةمنالخبرةالعسكريةالتكتيكيةللجيشالجزائريفيمجالمكافحةالإرهابلأكثرمن 14

سنة،وقدحدثتالعديدمنالتفاهماتالأمنيةبينالبلدينولكنهاالمتؤطرفياتفاققانونيبينهما ،منذيوليو 2013،بعدالعملياتالإرهابيةالتينفذتهامجموعاتمسلحةتتحصنفيمنطقةالشعانبيعلىالحدودبينتونسوالجزائر ونصتهذهالتفاهماتعلىآلياتالتنسيقالأمنيوالعسكريوالاستخباراتي،وتمتطويرهاالمنحصلاحيةاتخاذالقرارالعسكريالميدانيللقياداتالميدانية،دونالعودةإلىالقياداتالمركزية،حالتنفيذعملياتعسكريةتستهدفملاحقةالإرهابيين.[1]

المطلب الثالث:الموقف الأوربي اتجاه الانتقال التونسي:

موقف الاتحاد الأوربي من الثورة:

كانت بداية العلاقات الجديدة الأوربية التونسي بعد التغيير التي شهدتها تونس بعد الحراك تبلورت بدايتها في مجموعة من المواقف تجاه الثورة.

الاتحاد الأوربي: الذي دعا إلى حلول ديمقراطية دائمة في تونس والهدوء.

1 –**نفسالمرجعالسابق.**

فرنسا: قد أعربت عن أملها في التهدئة وإنهاء العنف، وشددت على أن الحوار يمكن أن يؤمن حلا ديمقراطي ودائما للازمة الراهنة.

بريطانيا: قال المتحدث باسم الوزارة الخارجية ان تونس تعيش لحظة تاريخية، مشيرا ان التونسيين عبروا عن تطلعاتهم.

ألمانيا: دعت جميع الأطراف المعنية إلى بذل كل الجهود لإجراء حوار وحل المشكلات سلميا، لمنع وقوع المزيد من العنف والتصعيد.[1]

ونالت المسؤولية عن السياسة الخارجية للاتحاد كاثرين أشتون والمفوض الاوربي لتوسيع الاتحاد شيفان فولي، نود أن نعرب عن دعمنا للشعب التونسي وعن اعترافنا بتطلعاته الديمقراطية التي لم تختلف الدول الاوربية في نظرتها للنظام التونسي السابق عن الرؤية المشتركة التي تبناها الاتحاد الاوربي، ولوائها لم تصل الي الحد الذي بلغتها في مدحها للنظام التونسي.[2]

فبعد الثورة التونسية شهدت تونس مجموعة من المساعدات وتدعيم المسار الانتقالي وكما تعهدت الدول الغربية أثناء قمة مجموعة الثمانية المنعقدة بدوفيل الفرنسية 2011 بتقديم برنامج ضخم للمساعدة علي بلدان الربيع العربي بغرض تسيير بناء الديمقراطية، وكما تعهدت بلدان الدول الاوربية أطر ثنائية بدعم مسارها الديمقراطي ودعم جهودها لاستعادة ثرواتها، ويمكن لتونس أن تسند في ذلك بعض بنود برنامج العمل الذي يحولها أن تطلب

2- راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص99.

1 - عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص343.

حوار استراتيجي مع الشريك الاوربي، علما أن الشراكة مع الاتحاد الاوربي تستند إلي ثلاث ركائز وهي الشراكة الامنية والحوار السياسي في القضايا الاستراتيجية وتوسيع منطقة التجارة الحرة.

تحديات التدخل الأوربي لتونس:

إن برامج التأهيل التي بدأتها أوربا بمساعدة الشركات التونسية على التكيف مع المنافسة الدولية، تحولت إلي آليات حقيقية للسيطرة علي عالم الاعمال، وقد تم فعلا إدماج هذه السياسة التي صورت علي أنها سياسة صناعية تهدف إلي مساعدة الشركات علي مواجهة المنافسة الدولية في الاقتصاد السياسي التونسي الأمر الذي أعطاه معني آخر ويعتبر برنامج التأهيل في المقام الأول تعبير شبه كاريكاتوري عن النزعة الإرادية للدولة التونسية، وهي نقطة طالما جري التأكيد عليها من قبل من خابت أمالهم فيها والذين انتقدوها من طرف الجبهات الراعية والمؤيدة لها، وبعد التدخل الدقيق للسلطات التونسية في نفس الوقت تعبئة تطاد أن تكون قسرية، وإنظام يكاد يكون حقيقيا ومراقبة فعالة الي حد ما.[1]

من أجل فهم أفضل التحديات التي يشكلها بعد 14 جانفي2011 بالنسبة للتعاون الأوربي ومن المفيد أن نستحضر السمات الرئيسية.

من المؤكد أن الشراكة وسياسة الجوار تعكسان ايديولوجية ليبيرالية بحتة: وهدا يتضح من مركزية التبادل الحر في التركيب المؤسساتي بين كل شريك من الجنوب والاتحاد

1 - بياتريس إيبو وآخرون، **مرجع سابق**، ص39.

الأوربي وعموما يعمر عمليات التحرير الاقتصادي وسيادة المنطق الاقتصادي والتجاري على المنطق الاجتماعي والتنموي.

هناك اعتقاد التحرير الاقتصادي يؤدي إلى التحرير السياسي والحال أن توقع اتفاقية الشراكة لم يؤدي فقط إلى عدم زيادة مهمة في زيادة الاستثمارات، واستعادة النمو وبالتالي التنمية على الرغم من معدلات النمو الملائمة واحترام التوازنات الكبرى خاصة في تونس تعاني المنطقة من صعوبات اقتصادية واجتماعية حقيقية وهو ما أقر مصالح اللجنة الاوربية قبل الربيع العربي وكما يوضع ذلك المثال التونسي بشكل بازغ لم تسفر الاصلاحات الاقتصادية عن الاصلاحات السياسية ولا عن ديمقراطية البلاد.[1]

المبحث الثاني: الأفاق المستقبلية للإصلاح السياسي لتونس

تواجه الطبقة السياسية عموما، والحكومة الانتقالية في تونس ما بعد الثورة خصوصا عدة صعوبات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن نأتي على تفصيلها كلها ولكننا نلفت الانتباه إلى عدد من الاستحقاقات التي ينتظرها جل التونسيين وإلى أنه أحري بالفاعلين السياسيين وصناع القرار التوجه إلى تحويلها من حيز الحلم إلى حيز الواقع المعايش وأهمها ما يلي:

استعادة هيبة الدولة ومكافحة الإرهاب: من المهم في المرحلة المقبلة على اعادة الاعتبار إلى الدولة بما هي جهاز ضمان للحقوق وحارس للحريات والواجبات فهي صمام أمان في

1 –**نفس المرجع السابق**، ص40.

بناء المجتمع المدني، وإقرار السلم الأهلي. وقيام الثورة لا يعني تفكك الدولة وتراجع نفوذها في المجال العام، فذلك مؤذن بخراب العمران، لأنه من حق الدولة ممارسة الردع الشرعي بحسب مايقتضي القانون لفرض الأمن، ومكافحة الارهاب وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

ومن المهم في هذا الإطار اعادة بناء المؤسسة الامنية وتأهيلها للتعامل مع المواطنين بطريقة حضارية من ناحية، وإعادة بناء الذهنية المواطنية الجماعية من ناحية أخري لتتعامل مع رجال الأمن بوصفه فاعلا مدنيا، يضطلع بدور خدماتي، ويسهر على ضمان الاستقرار الامني ومكافحة هاجس الإرهاب الذي يهدد السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية.[1]

تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي: ورثت تونساقتصادا هشا في عصر الدكتاتورية ولم تخرج من عنق الزجاجة في المرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من تحسن نسب النمو، فإن الوضع المالي للبلاد في الشغل والتنمية الجهوية، والعدالة الاجتماعية، لم تتحقق بعد، وعلى الرغم من انخفاض نسبة البطالة من 17.6% سنة 2012 إلى 15.7 %مع موفي السنة الحالية، فإن عدد العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا في تزايد.

يضاف في دلك تدهور المقدرة الشرائية للمواطن، وانحسار الطبقة الوسطي والغلاء المشط للأسعار. وقد يفسر هذا الوضع الاقتصادي الصعب بمحدودية الموارد الذاتية الوطنية وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية على الصعيدين المحلي والاقليمي، وخصوصا في

1- أنور الجمعاوي،**مرجع سابق**، ص26.

ليبيا التي تعد الشريك الاقتصادي العربي الأول لتونس، كما أن تصاعد وتيرة العنف والأعمال الارهابية، وكثرة الاضرابات الاحتجاجية وتزايد نسق المطلبية المجحفة، قد أثر سلبا في الواقع الاقتصادي للبلاد.[1]

لقد أشار البنك الدولي الصادر يوم 2 ديسمبر 2013 إلى أن نسبة النمو الاقتصادي في تونس ستستقر عند2.6 % خلال سنة 2013، بعد أن توقعت الحكومة تحقيق 4.5 % سابقا، وبين التقرير أن النمو الاقتصادي في تونس بدأ يفقد نسقه بسبب انعدام الرؤية السياسية والأحداث الأمنية التي أضرت بالسياحة التونسية وانعكست سلبيا على الاستثمار الأجنبي، إضافة ألي استمرار النمو ضعيفا ببلدان الاتحاد الاوربي.

والمطلوب الفرق بين الحاكم في الايام المقبلة واتخاذ اجراءات استعجالية لإعادة الاعتبار إلى الدينار التونسي وتحريك عجلة الاقتصاد، ويفترض في هذا الإطار الاشتغال الفوري بعدة ملفات، لعل أهمها:

إعادة الثقة إلى المتدخلين والمستثمرين من الداخل والخارج، وتقليص الضغوط على ميزانية الدولة واعتماد الحكومة التجارية الرشيدة ومكافحة الفساد وتوسيع الشراكات الاقتصادية وتنويعها، وتحسين الدخل الفردي، واحداث مناصب شغل تستوعب آلاف العاطلين من ذوي الشهادات العليا.

2-**نفسالمرجعالسابق**، ص27.

ومعلوم أن تحقيق هذه المطالب وغيرها رهين تفعيل الوفاق الوطني، وتظافر الجهد لكسب معركة التنمية، ورهين دخول المنظمات النقابية في هدنة اجتماعية تساعد الحكومة الوفاق على رفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

تشكيل حكومة ذات كفاءات: من أصعب الخطوات في المرحلة المقبلة تكوين حكومة كفاءات مستقلة تكون على مسافة واحدة من جميع الفرقاء السياسيين، وتقدم رسائل طمأنة الي جميع التونسيين، وإلي المستثمرين، وتنكب علي معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامني بتعقيداته المختلفة، وتساهم بسلوكها الحيادي في إزالة أسباب الاحتقان بين المتنازعين في السلطة، وتسمح بدخول البلاد في هدنة اجتماعية تقل معها وتيرة الاضرابات والاعتصامات والفوضى الاحتجاجية المطلبية، ليتجه الجميع إلي ترتيب أوراق البيت الداخلي، والاتحاد في مواجهة الارهاب، والسعي لتجاوز تحديات الأزمة الاقتصادية والاستعداد لإجراء الانتخابات المقبلة في كنف النزاهة والشفافية.[1]

تحديد الشراكات وأشكال التعاون الخارجي: ما من الشك أن التحديات الأمنية التي تعيشها تونس اليوم، وباتصال بعلاقتها مع دول الجوار ومع محيطاها الجيوسياسي، لا يمكن مواجهتها إلا من خلال التعاون المكثف مع القوي الفاعلة في المنطقة.

1 –**نفسالمرجع سابق**، ص28

خيارات التعاون تتطلب قدرا من الشجاعة السياسية وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية، والابتعاد خاصة عن الديماغوجيا.[1]

إقليميا: يجب أن تظل الجزائر الحليف الأول لتونس في حربها على الارهاب، فبدون تنسيق أمني عالي المستوي والكثافة مع الجزائر لا يمكن التصدي لتهديد الجماعات الارهابية المتمركزة في المناطق الحدودية التونسية الجزائرية. في هذا الصدد وجب على السلطات التونسية إعطاء التطمينات الكافية حول قدراتها على توظيف المعلومات الاستخبارية جزائرية المصدر على الوجه الصحيح.

من جهة أخري يجب أن تسعي تونس إلى البحث عن حلول توافقية مع الجزائر حول المسألة الليبية وألا تحشر نفسها بشكل انفرادي فيما يدور في ليبيا من صراعات.

متوسطيا: يجب أن يظل التعاون الأورو متوسطي في كل الاتجاهات المتوفرة خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه. يجب أن تعمل تونس على السعي نحو توسيعه والاستفادة من كل الآليات المتاحة، سواء على المستوي الاقتصادي والتجاري أوعلى مستوي الأمني والدفاعي وخاصة من خلال آليات الحوار 5+5. فالشراكة هي التي تكمن من موقع قوي للتفاوض بشأن المسائل المتعثرة كالهجرة وحركة الأشخاص مثلا.

دوليا: يجب على تونس أن تستغل موقعها المفصلي وأن تستفيد دون تردد من آليات الحوار المتوسطي لحلف الناتو، وأن تقدم على أن تكون شريكا فاعلا لهذا الحلف الذي يلعب دورا

2- احمد ادريس، **تونس والمنطقة المتوسطية أمام تحديات الأمنية**، مركز الدراسات المتوسطية، ورقات سياسية، ب ب ن جوان 2016، ص8.

مهما في الحفاظ على التوازنات داخل المنطقة. خاصة وأن حلف الناتو هو الإطار الدفاعي الوحيد الذي تشترك فيه القوي الأوربية مع القوي الأمريكية، وهم جميعا حلفاء تونس التاريخيون لضمان أمنها واستقرارها.[1]

خلاصة الفصل

لقد تناول هذا الفصل الإبعاد السياسية لعملية الإصلاح السياسي في تونس بعد الثورة الشعبية 2011 التي تمحورت حول التحديات والانعكاسات، إذ تظل مسألة الاصلاح السياسي خاضعة لاعتبارات متعددة ذات مستويات مختلفة، فهناك اعتبارات تتعلق بالتونسيين وتمكنهم على القضاء الإرث الاقتصادي والسياسي، وإجراء كافة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة الأمنية في ظل تدهور الوضع الأمني لنجاع عملية الاصطلاح بكافة أبعادها.

1- **نفس المرجع السابق**، ص9.

وفيما يتعلق بالأبعاد السياسية الخارجية، فقد كان التدخل الدولي الخارجي غير كبير، قياس بالحراك العربي الأخرى كما هو في ليبيا وسوريا واليمن، وهذا يعود إلى كون أن تونس لا تملك التأثير الإقليمي مثل الدول الأخرى.

فأما بالنسبة إلى عملية الإصلاح لابد من قيام بعملية الإصلاح في شتى المجالات الأخرى وإصلاح حقيقي للنظام السياسي التونسي كضمانة لتطور عملية هذا التحول والحفاظ عليه.

خاتمة

في ختام الدراسة يظهر جليا أن الإصلاحات السياسية هي عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة، كما يمكن اعتبار الإصلاح السياسي بأنه مفهوم خلق الأداة الفعالة للقيام بعملية الإصلاح، فهو عملية متعددة تعتبر منهجا عن التغيير السياسي السلمي.

لم يكن الخوض في مسار المرحلة الانتقالية التي تمر به تونس بالأمر اليسير ذلك أن المعطيات غير متوفرة إلا في النظام السياسي الذي عرفته حقبة بورقيبة وحقبة بن علي والنتيجة المستنبطة من الحقبتين كلاهما نظام سياسي تونسي رئاسي، واستنادا الي معطيات البحث أن الخلل ليس في شكل النظام السياسي إنما هو في تركز السلطات بيد الرئيس وامتلاكه مقومات السلطة و الثروة، الامر الذي أدى إلى سوء في التوزيع اثر سلبا في بقاء النظام واستمراره، فالظروف التي أدت إلى حركة الاحتجاج واسقاط النظام متداخلة ومتشابكة غير ان الابرز منها في التأثير علي النظام هو سوء التوزيع، وترافق مع سوء التوزيع احتكار حرية التعبير ومصادر من القوى السياسية الموجودة في داخل تونس أو خارجها.

يمكن القول أن الثورة في تونس حققت العديد من المكاسب على صعيد الحريات العامةوالتنظيم والاستقرار، والتخلص من الدولة البوليسية، فتمثل المسار السياسي الذي بدأ بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي وإقامة المؤسسات الانتقالية افضى إلى كتابة دستور جديد للبلاد، وتنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية، كما استطاعت النخب السياسية التونسية التوافق فيما بينها على مرحلة الانتقال والاصلاح السياسي، وهذا لا ينفي وجود سلبيات ومازالت موجودة تحتاج لتظافر الجهود لتجاوزها من اجل تونس، فظاهرة تفشي الارهاب والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمثابة مخاطر حقيقية تتطلب من التونسيين بكافة أطرافها السياسية التصدي لها والتمسك بالوحدة واحترام ارادة الناخب التونسي، من خلال الحفاظ على منجزات الثورة.

الاستنتاجات

خرجت هذه الدراسة بجملة من النتائج بخصوص الحراك الشعبي ومسار الاصلاح: دراسة الابعاد الداخلية والانعكاسات الخارجية في أهم النتائج التالية:

– استطاعت تونس ان تصنع لنفسها ما يعرف ب الاستثناء التونسي، حيث كانت البلد العربي الوحيد التي تنجح فيه الثورة وتنجز مجموعة من الاصلاحات السياسية باستحقاق بعيدا عن الصدمات الدموية والحرب الحرب الاهلية، ونجحت تونس في انهاء قانون العزل السياسي، وعززت مبدأ التداول السلمي.

– رغم الازمات السياسية وتدهور الاوضاع الداخلية الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة والاجتماعية مع تدهور الوضع الامني، إلا أن الاحزاب السياسية التونسية استطاعت الوصول الى التحول والاصلاح السياسي وأتمت المرحلة الانتقالية بنجاح.

– يبقى المستقبل السياسي لتونس جراء عملية الاصلاح السياسي مرهونا على التحليل الواقع السياسي ودراسة خصائصه، إضافة للظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل الضامنة لمستقبل سياسي متكامل كنتاج لعملية الاصلاح السياسي.

– نعمتوجدإخفاقاتوخيباتأملوانتكاساتعرفتهاالثورةالتونسية،لكنهاتبقىحدثًابارزًا

فيارتباطهبقدرةالشعبعلىالتعبيروالانتفاضعلىالسائدوتحقيقإرادته.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1 القرآن الكريم **سورة البقرة،** (الآية 11).

2 القرآن الكريم، سورة **النساء،** (الآية 128).

3 القرآن الكريم، **سورة البقرة،** (الآية 220).

أولا: الكتب

1- أبي زكريا يحي بن شريف النبوي الدمشقي الشافعي، محي الدين،**شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية،** ط2، بيروت:مؤسسة الريان للطباعة والنشر، 2009، ص ص 234-241.

2- أبو عامود محمد سعد،**محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية،** القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية،2006.

3- أبو عامود محمد سعد،**الرأي العام والتحول الديمقراطي**،القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2010.

4- أبو شعيشع مختار اسماعيل، **أصول البحث العلمي،** مصر: جامعة قناة السويس، 2003.

5- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،**معجم مصطلحات عصر العولمة –مصطلحات سياسية واقتصادية ونفسية وإعلامية-.**

6- الكايد زهير عبد الكريم،**الحكمانيةقضاياوتطبيقات،** عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003.

7- الكايد توفيق المدني وآخرون، **الربيع العربي إلى أين أفاق جديدة للتغير الديمقراطي،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011.

8- السرجاني راغب، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، ط1، القاهرة: دار أقلام للنشر وللتوزيع والترجمة 2011.

9- المنوفي كمال،ويوسف الصواني،**الديمقراطية والاصلاح في الوطن العربي**،ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2006.

10- القديمي نوف، **يوميات الثورة من ميدان التحرير.. الى سيدي بوريد.. حتى ساحة التغيير**، لبنان، الشبكة العربية للأبحاث العربية، 2012.

11- إيبو باتريس وآخرون، **تونس بعد ال 14 من يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي رهانات اعادة تشكيل السياسة الاوربية**، ط1، الدنمارك: الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الانسان،2011.

12-بشارة عزمي،**الثورة المجيدة بنية وصيرورة من خلال يومياتها**، ط1، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

13- عقيل حسين عقيل، **فلسفة مناهج البحث العلمي**، القاهرة: مكتبة مدوبلي، 1999.

14-زيتون وضاح،**المعجم السياسي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،2005.

15- مصباح عامر،**معجم التنمية السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: مكتبة الجزائرية بوداواد، 2005.

16- مصباح حميدحازم،**الإصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007**، عمان: مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012.

17- محمد الزين حسن، الربيع **العربي أخر عمليات الشرق الأوسط**، بيروت، دار القلم الجديد، 2013.

18- مالكي امحمد وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، ط1، بيروت: المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

19- مسعود الرمضاني واخرون:**تونس:الانتقال الديمقراطي العسير**، تونس: مركزالقاهرة لدراسات حقوق الانسان 2017.

20- رعد عبد الجليل علي،**التنمية السياسية، مدخل للتغير**، ليبيا: الجامعة المفتوحة،2002.

21- شعبان الصادق،**من ديمقراطية المعتقدات إلى ديمقراطية البرامج**، تونس: دار العربية للكتاب، 2005.

ثانيا: المراجع الاجنبية

-1paco service, **les nom-dites de la bonne gouvernance,**(paris_: nouvelle impranail la ballery2001

ثالثا: المجلات

1-الجمعاوي أنور، **المشهد السياسي في تونس: الدرب نحو التوافق**، عدد6، الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014.

2- المدني توفيق، **تطورات المشهد السياسي في تونس**، عدد 137، بيروت: تصدر عن جمعية العلماء المسلمين، 2014.

3- محمد أحمد مقداد، **أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الاردن، دراسة حالة)**، عدد7، مجلةالمنارة، 2007، ص96

4- بابا علي مسلم، **محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي دفاتر السياسة والقانون**، ع.9، جوان دار النشر2013.

5-علي داود وفاء، **التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها**، مجلة الديمقراطية،عدد7، ب دن، 31 -01-2013.

6- مقداد محمد أحمد، **أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الاردن، دراسة حالة)**، عدد7، مجلة المنارة، 2007

7- رنا العاشوري سعدي، **التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل مسار متغير**، مجلة المستقبل العربي، عدد 434، ب د ن: 2015.

8- خميس دهام حميد،**التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مجلة مداد للأدب، العدد4، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009.

رابعا: المداخلات والتقارير

1-ادريس احمد،**تونس والمنطقة المتوسطية أمام تحديات الأمنية**، مركز الدراسات المتوسطية، ورقات سياسية، ب ب ن، جوان 2016.

2- بوشقورة هيبة، **الإصلاح السياسي مقاربة نظرية تأسيسية للمفهوم** الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع. والأفاق: تبسة،22-23 أفريل 2013 .

3- وثيقة العفو الدولي، **تونس في خصم الثورة عنف الدولة الاحتجاجية المناهضة للحكومة**، وثيقة 2011، الامانة الدولية، المملكة المتحدة،2011.

4- كريس تشيفيس وآخرون، **ديناميكيات السياسات الخاصة الإقليمية وتداعياتها**، وثيقة عن منتدى التبصر المتوسطي RAND للبحث والتطوير، ب ب ن، 2017.

5- سواري إسحاق كافومبا وآخرون، **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها**، تقرير مؤتمر اديسا بابا31 ماي2011، جنوب افريقيا: معهد الدراسات الامنية 2011.

6- عاشور محمد واخرون، **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا**، تقرير مؤتمرأديسا بابا، 31ماي2011.

7- فيدلييورج،**الإصلاح الدستوري التونسي واللامركزية**، مشرع مسودة الدستور الجمهورية التونسية، جامعة تولين، أمريكا،2012.

8- قساسيهإلياس، جهيدة ركاش، **الإصلاحات السياسية والتنمية السياسية في الأطر الفكرية والمقاربات النظرية** جامعة تبسه: كلية الحقوق والعلوم السياسية، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والافاق،يومي 22و23 أفريل2012.

9- قريبع بثينة، جورجيا ديباولي، **واقع النوع الاجتماعي في تونس (2014)**، تقرير بعثة الاتحاد الاوربي، تونس: جوان 2014

خامسا: المذكرات

1-العيدي صونيه،**واقع الممارسة والمواطنة في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر دراسة ميدانية ببعض ولايات الشرق الجزائري**، أطروحة نيل الدكتوراه عير منشورة(جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015/2014).

2- زادم يوسف،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية**2001 - 2004، مذكرة ماجستير غير منشورة،(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية، 2006 -2007).

3- حرز الله منير،**الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011**، مذكرة ماستر (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015).

4- سلامة عبد الرحمان يوسف،**التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة ديسمبر2011**، أطروحة ماجستير (جامعة نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية 2016).

5- صالحي وهيبة، **تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس2011-2015**، مذكرة ماستر (جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلو م السياسية، قسم العلوم السياسية).

سادسا: المواقع الالكترونية

1-التهامي فضيل،**الثورات الديمقراطية في العالم العربي – تونس نموذجا** -،22 - 7 - 2013 تاريخ التصفح 1-04-2018:
http://www.arabsfordemocracy.org/library-of-democracy/studies-and-research/item/193

2- اسعدي إبراهيم،**دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس**،24-11-2017تاريخ التصفح17 -04-2018:
https://www.researchgate.net/profile/Brahim_Saidy/publication/321278

3- السعيدي عز الدين، **ما الجديد في الدستور التونسي**؟،07-02- 2014، تاريخ التصفح 12- 03 - 2018:

https://raseef 22.com/politics/2014/02/07

4- الفخاخ الياس، **5 رهانات أمام تونس**،30-12-2017، يوم التصفح 22-03-2018:

https://aawsat.com/node/1127706

5- دخيري عبد الرزاق جاسم، **النظام السياسي التونسي بعد التغيير**، 17- 2 -2015، تاريخ التصفح 17 -03-2018:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94797

6- منشاوي إبراهيم،**توجه حذر: موقف الجزائر من تطورات الأحداث في تونس**،8-4-2015، يوم التصفح 30-03-2018:

http://www.acrseg.org/36851

7- ناجي عبد النور، "**المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم انتخابية في ظل التحول الديمقراطي** 8-4-2014، تاريخ التصفح 15-2-2018:

https://dspace.univ-ouargla.dz

8- ولد احمد سالمسيدي احمد، **تونس ما بعد الثورة.. تحديات الداخل والخارج**، 11-03-2012 تاريخ التصفح 4-4-2015:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/03/201235104413781588.htm

9- عميرة عائد، **هليتواصل لانتقالالديمقراطيفيتونسرغمالعثرات؟**، 14-9-2015 يوم التصفح 17 -04- 2018:

https://www.noonpost.org

10- **تونس بعد ثورة 2011....3رؤساء و7حكومات وإرهاب قاتل**.14-1 - 2016تاريخ التصفح 28 - 04 - 2018:

https://arabi21.com/story/88167

فهرس المحتويات

	الصفحة
مقدمة:	**أ–ع**
الفصل الاول:مدخل مفاهيمي للإصلاح السياسي والنظام السياسي التونسي	18
المبحث الأول: مفهوم الإصلاح السياسي	19
المطلب الاول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للإصلاحالسياسي	19
المطلب الثاني: اليات الإصلاح السياسي.	24
المبحث الثاني: النظام السياسي التونسي من الاستقلال إلى الثورة.	28
المطلب الاول: نشأته وتطوره	28
المطلب الثاني: مراحل تطور النظام السياسي التونسي	31
المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي التونسي	35
المطلب الرابع: آلياتالنظام السياسي التونسي	37
الفصل الثاني: سياقات ومسار الإصلاح السياسي في تونس	41
المبحث الأول الثورة الشعبية التونسية وخلفياته	43
المطلب الاول: أسباب وخلفيات الثورة	44
المطلب الثاني: مسار وتطور الثورة التونسية	53

المطلب الثالث: مغادرة بن علي للبلاد	58
المبحث الثاني: أداء ومسارا لنظام السياسي بعد الثورة	59
المطلب الاول: إعادة صياغة الدستور الجديد	59
المطلب الثاني: الانتخابات (انتخابات المجلس التأسيسي 2011، الانتخابات الرئاسية 2014)	64
المطلب الثالث: التوافق السياسي	71
الفصل الثالث: البعد الداخلي والخارجي لمرحلة الاصلاح في تونس	75
المبحث الأول: الانعكاسات والتحديات الداخلية والخارجية بعد الثورة	77
المطلب الاول: على الصعيد الداخلي	77
المطلب الثاني: على الصعيد الاقليمي	86
المطلب الثالث: على الصعيد الدولي	89
المبحث الثاني: الأفاق المستقبلية للإصلاح السياسي.	92
الخاتمة	98
قائمة المصادر والمراجع	101